جمهورية العراق ديوان الوقف الشيعي

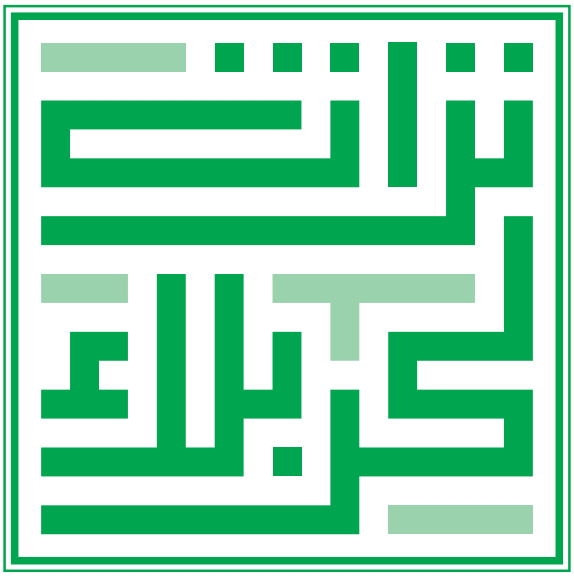

مجلة فصلية محكمة

تعنى بالتراث الكربلائي

مجازة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معتمدة لأغراض الترقية العلمية

تصدر عن:

العتبة العباسية المقدسة

قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية

مركز تراث كربلاء

السنة الثالثة/ المجلّد الثالث/ العدد الثاني

شهر رمضان المبارك ١٤٣٧هـ / حزيران ٢٠١٦م

كربلاء
في التقرير البريطاني السنوي لعام ١٩١٧

Karbala in the British Annual Report For 1917

أ.م.د. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم التاريخ

أ.م.د. نعيم عبد جودة الشيباوي

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الانسانية - قسم التاريخ

Asst. Prof .Dr .Oday Hatem Al-Mufriji

University of Karbala

College of Education for Human Sciences

Asst. Prof .Dr . Naaeem Abd Jouda Al-Shaybawi

University of Karbala

College of Education for Human Sciences

drjouda@aol.com

الملخص

ذكر عن تاريخ العراق المعاصر في العديد من المصادر والمراجع ولكن الوثائق البريطانية كانت اقرب الى تفاصيل قريبة من احداثه الاجتماعية والسياسية. ولذا كانت الوثائق المنشورة في مجلدات بعنوان تقارير الادارة البريطانية ١٩١٤-١٩٣٢ (IRAQ ADMINISTRATION REPORTS ١٩١٤-١٩٣٢) واختيار المجلد الاول١٩١٤- ١٩١٧ وتم معالجة فقراته تاريخياً بأسلوب الدراسة الاستقرائية والتحليلية وبخاصة انه تقرير بحث في واردات الارض والتقارير المتعلقة بالشؤون الجنائية والعشائر العراقية والواقع التجاري .

وفي ضوء ذلك قسمتَ الدراسة على محاور عدة الاول عن الادارة المدنية واوضاع القضاء في مدينة كربلاء، اما الثاني فكان عن عشائر كربلاء في ضوء تقارير الادارة البريطانية لعام ١٩١٧ اما المحور الثالث فكان عن ادارة اوضاع البلدية والشرطة من قبل السلطة البريطانية ومن الجدير بالذكر ان التعامل مع الوثائق البريطانية لا يعني التسليم المطلق لتلك الوثائق فأنها تمثل وجهة نظر الادارة البريطانية الحاكمة لمقاليد المدن العراقية سيما انها كتبت بعقلية الضابط المتمرس على العقيدة العسكرية واساسها مصلحة بلده فوق كل المصالح، وتسخير كل المعطيات الموجودة في سبيل توفير الامور (اللوجستية) للهيمنة العسكرية .تلك المفاهيم اصطدمت بالبنى الاجتماعية للمدن العراقية المبنية بعد تراكمات طويلة من الهيمنة العثمانية، زاد من بؤسها سياسة الحكم البريطاني المباشر المؤمن بالنار والحديد في مدة الاحتلال العسكري واستمرت حتى انفجر العراقيون في ثورة العشرين .ومع ذلك اعطتنا هذه الوثائق تصورات واضحة عن بيئة المدن العراقية الاجتماعية والسياسية بل حتى الاقتصادية لما لها من ارتباط مع ادارة السلطة البريطانية .

Abstract

Too many things have been written down on the contemporary history of Iraq but the British reports of administration which are printed in the volumes called as :- (Iraq administration reports 1014- 1932) and part one for the period 1914-1917 in particular handles too many important items of Iraq in analytical historical way especially what is related with the revenues of land and with the criminal tribal and commercial situation of the country.

Basing on what is mentioned in these documents we have divided this research into three topics the first one goes around the civil administration of Karbala Municipality and the general circumstances of this town. The second section deals with the social and economic life of the different tribes that were dwelling in karbala while the third topic sheds light on the British administration of police and municipality of Karbala. So it is worthily to mention that treating the historical truth in these British documents cannot be taken for granted or as a matter of fact because they represent the British political point of view. This could be attributed to the fact that these reports have been written down by officers used to look at things through their extreme military belief therefore those officials have logistically directed the capabilities of the land for military domination. Hence these concepts conflicted with the social structures of the people which had already habituated to the long Ottoman Turkish rule. In addition the British did not decrease the despotic Turkish form of governance but initiated a central immediate rule over the natives. This pressure resulted in the blowing out of the Iraqis who revolted against the British domination in 1920. At last this report gives us clear vision on the social economic and political life of the Iraqi cities during the British rule at that time.

المقدمة

ان الوثائق البريطانية وبخاصة (وثائق الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩١٨) مادة علمية غنية بالمعلومات التاريخية المهمة. والتي تسلط الضوء على مفاصل مهمة من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعراق المفقودة في معظم المصادر والمراجع العلمية في تاريخ العراق المعاصر، بل اصبحت تلك الوثائق بمثابة حلقة مكملة لسلسلة حلقات من التطورات المهمة التي اغفلتها المصادر سواء بقصد ام بغير قصد، والوثائق البريطانية بشكل عام ثرية بالمادة التاريخية والحقائق المكتشفة التي من شأنها أن تُغير من الفهم الذي اعتمد عليه الباحثون في تاريخ العراق المعاصر، وانصافاً للحوادث التاريخية ومحطاتها التي ظلمت بسبب الكتابات غير الدقيقة .

ان هذه الوثائق منشورة في مجلدات بعنوان تقارير الادارة البريطانية ١٩١٤-١٩٣٢ (IRAQ ADMINISTRATION REPORTS ١٩١٤-١٩٣٢) ولذا فهو من الكتب الرسمية لـلإدارة البريطانية، وبفضل الله عز وجل عُثر على تلك المجلدات في رحلة بحثية لألمانيا في مكتبة (الشرق الاوسط وشمال افريقيا) الموجودة في مدينة (هاله زاله Halle Zala) واختيار المجلد الاول١٩١٤-١٩١٧ الذي كتب عن تقارير الادارة البريطانية المرفوع الى وزارة المستعمرات البريطانية (colonial office) والتي تتحدث عن الادارة البريطانية المدنية للأقاليم المحتلة وتقارير الادارة لشهري كانون الثاني واذار لعام ١٩١٧ و التقارير المتعلقة بواردات الارض والتقارير المتعلقة بالشؤون الجنائية وتقارير عن المدن العراقية (كربلاء والنجف وبغداد والحلة والشامية

والسماوة والمسيب ومندلي والبصرة والعمارة والديوانية والكوت..) وتم اختيار تقارير الادارة المدنية عن مدينة كربلاء كونها مدينة مهمة في العمق التاريخي للعراق وبخاصة ان كربلاء كانت ممهدة لتطورات لاحقة من التاريخ السياسي على غرار الموقف من الاستفتاء البريطاني ١٩١٨ وثورة العشرين وغيرها من التطورات السياسية، اما اختيار عام ١٩١٧ فكان لاعتبارات عدة وهو تراكم لتطورات في اعوام ١٩١٤و١٩١٥و١٩١٦و١٩١٧ والسنة الاخيرة عام انعتاق من الدولة العثمانية والتحول الى هيمنة جديدة و مفاهيم لم يعتد عليها العراقيون، فضلا عن ذلك كان لمدينة كربلاء الدور الفاعل في احداثها بل لها دور في محطات تاريخية صادمة مع السلطة العثمانية، ولكونها حاضرة دينية وانسانية وتملك تراثاً واسعاً ونسيجاً اجتماعياً مركباً ومتنوعاً في الميراث الثقافي، وهي مدينة نابضة في الجسد العراقي وتعد قلب الفرات الاوسط .

ولذا فأن التقرير البريطاني لم يترك شاردة وواردة عنها (كربلاء) من امور القضاء والزراعة والشرطة والاوقاف والعشائر والبيئة السياسية، وهناك مسوغ اخر دفعنا للكتابة بهذا الموضوع هو قلة الدراسات الوثائقية عن مدينة كربلاء.

المحور الاول

الادارة المدنية واوضاع القضاء في مدينة كربلاء

اهتم التقرير الاداري عن مدينة كربلاء لعام ١٩١٧ في القضايا الخاصة والتي من الممكن البحث في إدارة كربلاء على وفق العناوين التالية (القضايا القضائية وقضايا البلدية والشرطة والشؤون السياسية والشؤون الزراعية والعشائرية وأمور عامة تخص شؤون المدينة واحوالها الاجتماعية) وهي تفاصيل سلطت الضوء على التفاصيل المهمة من تاريخ هذه المدينة والتي افرزت وجهة النظر البريطانية والاستراتيجية في الادارة الخاصة لمدينة لها اهمية في نفوس العراقيين وكانت مسائل حفظ النظام والامن من الاولوية المطلقة واعطتها زخماً ملفتاً فكانت اولى القضايا التي تم مناقشتها على النحو الآتي :-

اولا :القضايا القضائية

إن القضايا القضائية التي يجري التعامل معها في كربلاء بالإمكان تقسيمها على (قضايا مدنية وجنائية وعشائرية) .

١) **القضايا المدنية :-** جاء في التقرير عرض عن الكيفية التي كانت تدار فيها القضايا المدنية في كربلاء ابان عهد السيطرة العثمانية في العراق (١٥٣٤-١٩١٨)[١] فما يخص بعض النزاعات المدنية التي كان يعهد بتنفيذها في زمن الأتراك إلى واحد من القضاة واثنين من مساعديه[٢]، ولكن بشكل عام إن كل القضايا المختصة بالأمور الدينية وما تختص به الشريعة الاسلامية ذكر التقرير عنها بأن المجتمع الكربلائي يرغب بعرضها على علماء الدين

بل اخذ مشورة العلماء المجتهدين القائمين عليهم بشكل مباشر، وهنا نرى ان السلطة البريطانية توضح الى مراجعها العليا علاقة وارتباط المجتمع الكربلائي بمراجعهم و مجتهديهم من رجال الدين [٣].ويؤكد ايضاً على ضرورة احترام خصوصية القضاء وبخاصة فيما يتعلق بالشؤون الدينية عندما اكدوا على ان العثمانيين يحترمون هذه الخصوصية وعدم التدخل فيها واحترام قرارات المجتهدين التي تحول اليه من قبل القاضي ومساعديه للبت فيها وعدم التدخل فيها ومما جاء في التقرير: ((..ولم يمارس الأتراك – السلطة العثمانية–أية صلاحية رسمية في القرارات التي يراها هؤلاء المجتهدون ما لم يقم الأطراف ذوو الشأن بإحالتها إليهم عن طريق القاضي))[٤].

ووصل الامر الى احترام تلك الخصوصية في الاستثناءات ايضا. فالعثمانيين لا يتدخلون حتى في بعض القضايا المهمة التي لم يبت فيها مجتهدو كربلاء كقضايا الوقف[٥] وشؤون العتبات المقدسة [٦] الا حكم المرجع الشرعي الاكبر وهو زعيم الحوزة العلمية [٧] في النجف الاشرف السيد محمد كاظم اليزدي [٨] الذي وصفَ بالتقرير: ((بالمجتهد الذائع الصيت في النجف،الذي تطال مكانته الدينية كربلاء))[٩] .

ومع ان السلطة البريطانية تهتم بتلك الخصوصية لكن تشدد على رفع كل القضايا المدنية الى الحاكم السياسي البريطاني في كربلاء والذي بدوره يحولها الى المحاكم الشرعية لغرض تسويتها من قبل مجتهدي الشرع في كربلاء ويتبين من ذلك ان السلطات البريطانية تريد الاهتمام بكل صغيرة وكبيرة وبخاصةً فيما يتعلق بالطبيعة الاجتماعية لأهالي مدينة كربلاء حتى تمكنها من فرض

السيطرة المركزية على مقاليد الامور وتثبيت اركان الهيمنة الجديدة .

واما القضايا السياسية من مواقف ضد السلطة البريطانية او من الموالين للتوجهات العثمانية، فأن التقرير اظهر خشية السلطة البريطانية التدخل فيها والمساس بها بالقول : «والقضايا السياسية فان الحاكم السياسي البريطاني لم يفكر في انه من الملائم التدخل في قضايا من هذا النوع » . [١٠] وهذا الامر يؤكد ان السلطات البريطانية ساعية الى تثبيت السلطة في المدينة وعدم اثارة المشاكل السياسية وفتح ابواب في مرحلة حرجه لكون جيوشها مازالت تقاتل على الاراضي العراقية .

ووضح التقرير آلية عمل السلطة البريطانية في كربلاء اسماها النهج (Method) في معالجة المنازعات القضائية ومراحل الدعاوى المقدمة اليه، فعندما يكون هناك ملف لشكوى معينة وهو بذلك يمثل إقامة دعوى في دائرة الحاكم السياسي كمرحلة اولى، فانه يتم استدعاء الشهود لتعزيز اركان القضية وإذا ظهر ان هذه القضية هي من القضايا التي من الممكن فيها اللجوء إلى الشريعة الإسلامية فانه يطلب من الأطراف المتنازعة ان يختاروا المجتهد الديني الذي يفضلون إحالة قضيتهم إليه وباتفاقهما، وعندئذ فأن الدعوى يتم تحويلها طبقا إلى خيارهم، ويبدو ان حرية الاختيار هو حذر السلطة البريطانية في العراق واحترام التفصيلات الجزئية من جهة ومعرفتهم الدقيقة بقضايا الفتيا والاجتهاد واحترام العامة لها من جهة ثانية، ومعرفة مصادر التأثير المباشر في القرار واتباعه من جهة ثالثه، ووصل الامر الى ان السلطة البريطانية تكون بمثابة الجهة التنفيذية لهذا الحكم الشرعي وملزم عليها بل

تحذر كلا طرفي النزاع بان من اللازم عليهم سماع النطق بالقرار الشرعي القانوني الذي يبت به المجتهد الديني وتطبيقه من دون تأخير، وهذا الالتزام والمواقف فرضته حساسية ظروفه الزمنية في عام ١٩١٧ بعدم التدخل بالبنية المجتمعية في المدينة في ظروف الحرب العالمية الاولى حتى وصل الامر ما كتب بالوثيقة : «... ان الحاكم السياسي يقوم بمراقبة حضورهم وبمراقبة إحكام الشرع في أنها تم تنفيذها بالشكل المطلوب»[١١].إما القضايا المدنية الأخرى التي لا تستدعى قانوناً إسلامياً شرعياً فانه يتم البت بها من لدن الحاكم السياسي البريطاني باعتماده النهج [١٢].

ولذا فأن النهج الذي اعتمدته السلطة مع قضايا المنازعات المدنية تتألف من الحاكم السياسي ومساعد له يقوم بمهمة التحريات الأولية واستدعاء الشهود الضروريين ومن كاتباً واحدا يمارس عمله في تدوين الدعاوي . اما المجتهدون الرئيسيون من رجال الدين الذين لديهم معرفة عالية بالعلوم الشرعية الاسلامية ومحل ثقة عند المجتمع والذي تحال إليهم الدعاوى الشرعية فهم (الشيخ حسين المازندراني والسيد محمد صادق الطبطبائي والسيد عبد الحسين الطبطبائي)[١٣] .

ان اعتماد المسلك القديم في معالجة الامور القضائية يعزى الى عدم امكانية البدء بإقامة جهاز منتظم يقوم مقام تدوين تلك الامور اذ جاء في التقرير بهذا الشأن ما نصه : «ان هذا الأمر يعزى الى ضغوط العمل وقلة الكادر وان الترتيب الذي اتخذ آنذاك يرمي الى مواصلة تدوين القضايا المهمة فقط، أما في القضايا غير المهمة فأنه يقوم بتسليم موجز عن الحكم الذي تم البت به

لصالح الطرف المعني .وعلى أية حال فأنه منذ الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩١٧ (تثبيت السلطة) تم تدوين كافة الدعاوى المدنية التي جرت معالجتها وان هناك موجزاً بالمعلومات المتعلقة بها منذ ذلك التاريخ »[١٤] ويبدو ان عدم امكانية بناء جهاز قضائي منتظم في مدينة كربلاء يرجع الى تلك المعوقات مع ضرورات فرض الامن والاستقرار، وهو الامر الذي دفع الى ضرورة اتباع النهج القديم وبخاصة ان الجيش البريطاني لايزال يقاتل على الاراضي العراقية ضد الجيش العثماني وان الحرب لازالت مستعرة وقائمة [١٥] .

٢- **القضايا الجنائية :-** اظهر التقرير ان البريطانيين، هم الذين يعالجون القضايا الجنائية بوساطة الحاكم السياسي البريطاني وبمساعدة رئيس الشرطة وبممارسة التحريات الأولية عند الضرورة عن كل حالة جنائية تحصل في مدينة كربلاء، ويبدو ان الامر اعتمد ايضاً المسلك القديم وبخاصة بالاعتماد على شرطة كربلاء في البت في هذا النوع من القضايا بالاعتماد على الاساليب القديمة ابان عهد السيطرة العثمانية، وبسبب ظروف الحرب لم يتم الحفاظ على سجلات منتظمة في بادئ الأمر إذ تم الحفاظ على ما حصل منها منذ الثالث عشر من تشرين الأول من عام ١٩١٧ [١٦] لكن يبدو ان عدم كتابتها وحفظها ليس راجع الى ظروف الحرب والدليل كتابة وحفظ القضايا المدنية في كثير من التفاصيل عكس القضايا الجنائية والسبب هو حاجتهم في معرفة التفاصيل الدقيقة عن الحياة المدنية للمجتمع وحاجتهم فيما بعد في تثبيت السلطة في مرحلة ما بعد الاحتلال .ومع ذلك فأن اهم القضايا الجنائية

التي عولجت في المدة من ١٣ تشرين الاول ١٩١٧ ولغاية ٣١ كانون الاول ١٩١٧ كان عددها (٤٧).

و فرض القانون من الاهتمامات الكبيرة لدى السلطة البريطانية،اذ اهتمت بفرض القانون بجميع تفاصيله من دون استثناء، وبخاصة الانظمة على النهج الجديد للسلطة البريطانية مع فرض هيبة هذه السلطة.

المحور الثاني

عشائر كربلاء في ضوء الوثائق البريطانية لعام ١٩١٧

٣- القضايا القبلية :-

٤- بسبب اهمية القبائل المحيطة بمدينة كربلاء فيما يخص السياسة البريطانية وفي سبيل فرض السيطرة والاستقرار وادراك ما لهذه العشائر من احداث وتطورات سياسية سابقة (تطورات حملة الجهاد ١٩١٤ والانتفاضة ضد الوجود العثماني ١٩١٥-١٩١٦) قام الحاكم السياسي البريطاني بتسوية المشاكل القبلية من خلال وسيط من شيوخ العشائر وعلى وفق الاعراف العشائرية، ولكن السلطة البريطانية خففت من تلك المشاكل لا للتفاهمات العشائرية فحسب بل: « ان الدعاوى العشائرية ذات الأهمية الواقعة ضمن حدود كربلاء قليلة جدا وهذا الأمر يعزى الى حقيقة هي ان القبيلة التي يسكن أفرادها الى جنوب كربلاء وشرقها واسمها قبيلة بني حسن[١٧] تقع تحت حكم طويريج في حين ان البدو وآخرين يقعون تحت إدارة الحاكم السياسي البريطاني للصحراء »[١٨]. ومن خلال الاطلاع على الجدول

الاحصائي الخاص بالعشائر الكربلائية، نجد ان العشائر تتوزع بالعدة والعدد ما بين المسعود وبني حسن واليسار والزكاريط والعشيرة الاخيرة كتب عليها (Nomadic) اي من البدو، فالمسعود وفروعهم من الافخاذ والمؤتلفين معهم هي (هَرير وفرَير والكوام والامارة والاغوات او العكبات وفرحان) وشيخهم العام عبد المحسن الحاج سعود وعدد رجالهم (١٨٥٠) الف وثمانمائة وخمسون رجلاً اما بنو حسن فعدد رجالهم (٦١٣٠) ستة الالف ومائة وثلاثون، اما فروعهم من الافخاذ والمؤتلفين معهم فهم (السادة العرد والدعوم وبني اسد وبني طرف وال جميل وال جباس والثراون والجراح والعامرية وجليحة وكريط والفتله وال عباس وطفيل) اما اليسار فالأفخاذ والمؤتلفون معهم (الظواهر وجمعان وحيثان) وعدد رجالهم (٨٣٠) ثمانمائة وثلاثون رجلاً اما الزكاريط فهم (الطلاعَ وال الشوَردي وشريفات والحجلة والمغره) وعدد رجالهم (٦٠٠) ستمائة رجل .

جدول القبائل الساكنة في المناطق المجاورة لمدينة كربلاء .

ت	اسم القبيلة	الفرع	الشيخ	السركال (الوكيل)	عدد رجالها	اسم الاراضي الساكنة فيها	الملاحظات
١	مسعود	هرَير	عبد المحسن ال سعود	١-نويدس او هنداس	١٥٠	وند	
				٢-ردام	١٥٠		
				٣-جاسم	١٠٠		
	مسعود	فرَير	عبد المحسن	عجيل الشاهر	١٠٠	محمديه	
	مسعود	كوام	كذلك	١-شعلان العيفان	٣٥٠	لايح	مع ان عبد المحسن هو الشيخ الشرعي الا ان الكوام يعدون انفسهم غير تابعين تحت سيطرته بل يكرهون الاعتراف به
				٢- علاوي الشلال	٢٥٠	صلاميه	
				٣-عواد العبيد	٥٠	ابو سليمان	
	مسعود	الامارة	كذلك	عبد الله ال طعمه	٥٠	ابو سليمان	
	مسعود	الاغوات (يبدو ان الضابط البريطاني اشتبه وبالاصل هم العكبات)	كذلك	صكر ال فندي	٨٠	شيطه والصالحية	
	مسعود	فرحان	كذلك	١- احمد ال ابراهيم	٥٠	ابو تمر	
				٢- سمرمد الهتيمي	٢٠	العسافيه	
				٣- نايف عبد عون	٢٠	العسافيه	
				٤- متعب ابو حمزة	٢٠	العسافيه	
				٥- نعمه الفواز	٢٠٠	الكعكايه	
				٦- عبد الله المحسن	٢٠٠	الكعكايه	
				٧- كريد	٤٠	طويريج ابو صمانه	
				٨- رشيد المسرهد	٢٠	بركه	
٢	اليسار	الظواهر	بحر الشبيب	١- حمود الناصر	١٥٠	كرثَ	
				٢- بحر الشبيب	١٥٠	الكاضي	
				٣- سماوي البردي	٥٠	البدعه	
				٤- عجه البطي	٣٠	مقاطعة الحر	
	اليسار	جمعان	بحر الشبيب	عبد الله رستم	٣٠٠	جماليه	
		حيثان	بحر الشبيب	جميل	١٥٠	كرطه ورزازه	
٣	الزكاريط	الطلاع	صخيل الطلاعَ	عراك	١٠٠	كرطه ورزازه	بدو
	الزكاريط	الشوردي	صخيل الطلاعَ	صخيل الطلاعَ	١٠٠	كرطه ورزازه	بدو
	الزكاريط	شريفات	صخيل الطلاع	صدام	١٠٠	كرطه ورزازه	بدو

	الزكاريط	حجله	كذلك	خصباك ومحمد الزريف	١٠٠	كذلك	بدو
	الزكاريط	المغره	كذلك	علي هوير ظاهر الحبيب	٢٠٠	كذلك	بدو
٤	بنو حسَن	ساده العرد	عمران الحاج سعدون	سيد حبيب العرداوي	١٥٠	المشورب	
	بنو حسن	الدعوم	عمران الحاج سعدون	عوده الثامر	١٥٠	المشورب	
	كذلك	بنو اسد	كذلك	حسين طعين	١٥٠	كذلك	
	كذلك	بنو طرف	كذلك	سلطان الثعيب	٢٠٠	كذلك	
	كذلك	بنو ساله	كذلك	اسماعيل بن غراب	٥٠	كذلك	
	كذلك	بنو طرف	كذلك	١-محسن ال حجي محمد	٥٠	كذلك	
				٢- جبار ال بريهي	٥٠	كذلك	
	كذلك	ال جميل	كذلك	١- هاتف بن محمد	٣٠	كعبوري	
				٢- ثامر ال حسين	٥٠	كعبوري	
				٣- محسن ال بريهي	٥٠	كذلك	اغلب التبعية الرسمية لهذه العشائر في العهد التركي تعود الى مدينة الهندية ولكن كلها تحسب على جانب كربلاء
				٤- سلمان ال حسين	٢٥٠	كذلك	
	كذلك	ال جباس	كذلك	ياسين محسن ال حبيب حسن ال حجي فرهود	٢٠٠	كعبوري	
	كذلك	ثراونه	كذلك	مهدي ال شعلان	١٠٠	كذلك	
	كذلك	جراح	كذلك	عبد الكريم ال عزوز	١٠٠	كذلك	
	كذلك	ال عباس	كذلك	محسن الستار	٥٠	طنوبه	
	كذلك	عامرية	كذلك	١- كريدي	٥٠	زبيلية	
				٢- هادي ال وزير	٥٠	زبيليه	
	كذلك	جليحة	كذلك	علي ال نعمة	٣٠٠	رجيبة	
	كذلك	كريط	كذلك	١- عبد العزيز ال شلال	١٠٠	مسعيده الشرقية	
				٢- ناجي السلمان	١٠٠	كذلك	
				٣- جياد ال محمد	٣٠٠	شط ملة	
				٤- شعلان	٢٠٠	ابو روية	
				٥- محسن ال سعدون	٢٠٠	كذلك	
				٦- هزاع	٢٠٠	خبازه	
				٧- ابو زبد	١٠٠	ابو روية	
				٨- بدر ال منذور	٣٠٠	منفهان	
	كذلك	القتلة	كذلك	١- مطلب ال سلطان	٢٠٠	ام رواية	
				٢- شبيب ال موسى	٢٠٠	ام رواية	
				٣- رسن ال جبار	١٥٠	كذلك	
				٤- باجي وحجيل	١٠٠	كذلك	
				٥- عبد ال عزوز	١٠٠	كذلك	
	كذلك	ال عباس	كذلك	عمران الحاج سعدون	١،٠٠٠	ابو نفاش	
	كذلك	طفيل	كذلك	١- نايف ال غيدان	٨٠٠	حركه	
				٢- متعب السلمان	٢٠٠	حركه	

ويمكن من خلال الجدول احتساب عدد افراد العشائر بشكل تقريبي في مدينة كربلاء في عام ١٩١٧ عندما نحتسب الاحصائية البريطانية من الرجال هو (٩٤١٠) تسعة آلاف واربعمائة وعشرة مع احتساب ضعفهم من النساء والاطفال والشيوخ الذين لم يدرجوا في الاحصائية لاعتبارات عسكرية فيكون لدينا (١٨٧٢٠) ثمانية عشر الفاً وسبعمائة وعشرون من العشائر الموجودة في كربلاء، ان العشائر القريبة من مدينة كربلاء هي مسعود في مناطق الحسينية اي في الجهة الشمالية الشرقية القريبة من المدينة اما اليسار يتوزعون على مناطق الحر والاطراف الغربية والشمال الغربي اما الزكاريط فهم في صحراء كربلاء من الاتجاه الغربي وعشائر بني حسَن فهم في مناطق الهندية (طويريج)، واللافت للنظر وجود عشائر مؤتلفة مع العشائر الاربع الرئيسة في كربلاء (بني حسَن والمسعود واليسار والزكاريط) مثل السادة العرد وبني اسد وبني طرف والفتلة والعبيد وغيرها وهذا الامر يندرج في الاحلاف العشائرية تحت راية واحدة للدفاع عن اراضيها واموالها ضد التحالفات العشائرية الاخرى، وامتازت العشائر الكربلائية بالتنوع والثراء القبلي فثلاث منها (بني حسنَ والمسعود واليسار) عبرت مرحلة التطور القبلي من البداوة الى مرحلة الريف اما (الزكاريط) فكانت من العشائر البدوية الساكنة في الجهات الغربية من كربلاء، فضلا عن ذلك قدوم عشائر من الفرات الاوسط والسكن في الاراضي الكربلائية للعيش والاستقرار والبحث عن القوة والمنعة وزاد هذا التنوع القبلي من امتصاص عشائر عراقية اصيلة ودخولها في الائتلافات العشائرية مع العشائر الاربع الرئيسة .

المحور الثالث

الادارة البريطانية وشؤون البلدية والشرطة في كربلاء

ثانياً: شؤون البلدية :-

اهتم تقرير الادارة البريطانية بالأوضاع البلدية في مدينة كربلاء . وذكر التقرير عن اوضاع البلدية والرغبة في اعتماد النهج القديم مع ضرورة تعديله، فحينما وصلت السلطة البريطانية لهذه المدينة كانت هيئة بلديتها في ظل الهيمنة العثمانية مكونة من الرئيس وسبعة أعضاء كلهم كانوا منتخبين من الناس ما عدا الرئيس اذ كان معيناً من قبل السلطة العثمانية وقريباً منها، واكتشفت السلطة الجديدة ان هؤلاء الأعضاء بأجمعهم كانوا خاضعين فعلياً الى فئة واحدة من سكان المدينة [١٩] وهذه الفئة على ما ذكر بالتقرير كانت مسيطرة بشكل كامل بالقوة والجبروت على مجتمع المدينة في اعقاب الحرب العالمية الاولى [٢٠] على وفق ما نص في التقرير عنهم : ((قامت بإثارة الرعب في مدينة كربلاء بأكملها قبل وصول الحاكم السياسي البريطاني إليها وان هيئة البلدية هذه لا يمكن ان تكون هيئة تمثل سكان مدينة كربلاء اطلاقاً)) وبسبب عدم الاقتناع بهيئة البلدية القديمة تم إعادة تشكيل تلك الهيئة من جديد بنفس الطريقة التقليدية القديمة بانتخاب سبعة اشخاص من البارزين في المحلات الكربلائية السبع [٢١] فيهم المرشح لرئاسة البلدية والذي قام الحاكم السياسي البريطاني بتعيينه وهنا نكشف بطلان الادعاء البريطاني بالتشكيل القديم لبلدية كربلاء لانهم اتخذوا نفس الاساليب التقليدية

وفرضوا رئيساً مقرباً اليهم ويكشف لنا الامر ان دور التشكيل القديم من التطورات السياسية المعادية للوجود البريطاني في كربلاء وممارستهم حكماً ذاتياَ في انتفاضتهم ضد العثمانيين عام ١٩١٥ قد ازعج السلطة البريطانية والتخوف منه .وفرضت السلطة البريطانية على البلدية الجديدة واجبات [٢٢] واعتبرتها من الاهمية والاولوية في تنظيم الحياة الاجتماعية في مدينة كربلاء وهي الإنارة والتنظيف والصالح العام للمدينة من خدمات اجتماعية ومن واجباتها ايضاً تزويد المدينة بحراس لحمايتها ليلا[٢٣] .ولكن يبدو من سياق التقرير انهم المقربون من السلطة البريطانية .

ووجد البريطانيون ان خير وسيلة لتسير امور البلدية والعمل في اداء افضل لواجباتها والمهام الملقاة على عاتقها هو التمويل الذاتي واللازم لسد النفقات المطلوبة وسد النقص في اموال البلدية الرسمية، وخير وسيلة لذلك هو وضع نظام الضرائب المجباة بمساعدة المختارين مثل (الضريبة المنزلية) المقدمة من رب الاسرة لقاء خدمات التنظيف والانـارة وتحسين الطرق، وكانت أول خطوة اتخذت لتحسين حالة التمويل هي تعيين مسؤولين لإحصاء بيوت مدينة كربلاء في محلاتها السبع بمساعدة المختارين، وتشكيل (مؤسسة الضريبة المنزلية)، ووصل الامر الى إدخال عدد من الضرائب الأخرى الجديدة، ولكن الضريبة المنزلية كانت هي الضريبة الوحيدة التي تم إحصائها لغرض تحقيق أية دخل كبير، وكانت الضرائب الجديدة زهيدة ولم تشكل عبئاً ملحوظاً على الناس، وان ضرائب البلدية هذه كانت كلها تقريبا تحت تصرف جباة الضرائب تقريبا في الوقت الحاضر وان هؤلاء الجباة يدفعون رسما شهريا منتظما الى بلدية

كربلاء، ومقابل هذا الرسم الشهري فأن هؤلاء الجباة يضعون يدهم على كثير من الضرائب بقدر ما يمكن جمعه .وان العقد الذي منح إلى هؤلاء الملتزمين [٢٤] ينتهي أمده حتى شهر آذار عام ١٩١٨ [٢٥].

ان هذا الامر هو النهج العثماني القديم نفسه في التعاون مع الملتزمين الذين زادوا من معاناة العراقيين وبؤسهم وشقاءهم، وهذا ما ذكر في التقرير نفسه، ولكن من التناقض عند البريطانيين اعتماد نفس الاسلوب في النهج العثماني القديم في ادارته للعراق مثل جمع الضرائب على وفق نظام الالتزام . على الرغم من تبريرات ظروف الحرب التي دفعتهم الى اعتماد هذا النهج بصورة مؤقتة عندما نجد ما هو نصه : «... ولكن حالما ينتهي هذا العقد سوف تتخذ ترتيبات جديدة لجمع الضرائب بشكل مباشر»[٢٦] ويبدو انهم لا يريدون الاحتكاك المباشر مع العامة في امور قد تسبب لهم مشاكل في مرحلة هم احوج فيها الى الاستقرار وتثبيت السلطة في المدينة .

ومن الامور التي اهتمت بها السلطة البريطانية في كربلاء هو إنارة المدينة لأنها على وفق ما ذكر في التقرير غير كافية بوجود ثمانين مصباحاً وفرتها البلدية السابقة لإنارة المدينة بعد حلول الظلام والتوصية بضرورة توفير خمسمائة مصباح ولكن هناك مشكلة توفير مبالغ لأسعار زيوت هذه المصابيح الباهظة الثمن جدا فضلا عن قلة الأموال اللازمة لشرائها، جعلت حصول اية تقدم في هذا الاتجاه امراً مستحيلاً على ما وصفه التقرير ولا يوجد توصية بحل هذه المشكلة الا انه يبدو ان جباية الاموال بواسطة الضرائب على العامة هو الكفيل بحل هذه المشكلة[٢٧].

واما نظافة المدينة فأصبحت قيد الاهتمام من السلطة البريطانية ويبدو انها كانت تريد كسب مشاعر الناس تجاه الادارة الجديدة بزيادة عمال التنظيف التابعين للبلدية وتم العمل بهذا الاجراء بمضاعفتهم الى اربع مرات، والاهتمام بالخدمات العامة، فقد جرى تنصيب المراحيض العامة وزيادة عمال البلدية حتى نهاية ١٩١٧ الى ثلاثين شخصاً جرى استخدامهم بشكل منتظم في مهام توفير الخدمات لأهالي مدينة كربلاء .ولكن السلطة البريطانية واجهت صعوبة في إبقاء هذه المدينة نظيفة مع توافد مستمر طيلة العام من قبل زائري العتبات المقدسة[٢٨] ووصفَ هذا الامر بالقول : ((... ان قدوم هائل من الزوار الذين يزورون المدينة في المناسبات الدينية المهمة التي تحصل بشكل متناوب على مرور السنة جعل من الامر بات من الصعوبة .)) [٢٩].

ولشدة اهمية الاوضاع البلدية بالنسبة للسلطة البريطانية واستقرارها في العراق وصل الامر ان تكون بلدية كربلاء مسؤولة مباشرة امام الحاكم السياسي البريطاني واشعاره بكل القضايا المتعلقة بصالح المدينة العام، حتى وصل الامر الى تفويض بلدية كربلاء : ((بمراقبة شديدة))[٣٠] على أسعار الأسواق والمخازن والصرف وأمور أخرى تتعلق بالوضع التجاري والاقتصادي بشكل عام [٣١].

عانى اهالي مدينة كربلاء من قلة الاطعمة فيها بسبب كونها مدينة وافدين بل اصبحت تحدياً يواجه السلطة البريطانية. اذ تعتمد كربلاء تقريبا بشكل كامل على مؤن الحبوب التي تأتي من خارج مقاطعاتها ولكن الأسعار صارت مرتفعة جدا [٣٢] بسبب مجريات الحرب، ولذا فأن شهر تشرين الثاني

عام ١٩١٧ أصبح مشكلة كبيرة في قلة المنتوجات الغذائية المختلفة بل هناك نقص خطير فيها، ولذا فهذا الامر قيد المراجعة ووضع الحلول فقد تم إصدار الأوامر بوجوب أن تقوم البلدية بتدوين مخازن الحبوب كافة في احصاء خاص بها كإجراءات حكومية، وقد عرضت مكافأة قدرها نصف الكمية المكتشفة لأي شخص يدلي بمعلومات عن وجود حبوب مخبأة لم تدون مسبقا وفي الوقت نفسه تم إصدار الأوامر للتجار بعدم بيع أكثر من النسبة الثابتة المحددة لأي شخص وتم وضع حراسٍ على (العلاوي) – سوق بيع الحبوب–لمراقبة تنفيذ الاوامر. .لقد وصل هذا النقص في الحبوب مرحلة خطيرة حتى أصبح فيها من الضروري إصدار الأوامر إلى حائزي الحبوب الذين يدخرونها لوقت البذار بضرورة طرحها في الأسواق، وبهذا فقد برهنت البلدية بأنها أداة فعالة لتنفيذ أوامر الحاكم السياسي البريطاني وتم التغلب على مصاعب قلة الطعام بنجاح[٣٣]. وهذا الامر من الطبيعي ان تهتم به السلطة البريطانية في سبيل الحفاظ على الهدوء والسلم بين الاهالي .

ومن الامور الباعثة للحفاظ على هذا النظام هو امن المدينة في الليل والذي كان عبئاً مضافاً ووصف بالتقرير : « كان العبء الأكبر والأعظم الذي وقع على كاهل بلدية كربلاء... هو حماية المدينة ليلاً اذ انه كان من اللازم زيادة أجور حراس الليل والنتيجة كانت مرضية وكانت هناك حالات سطو طفيفة جدا في المدينة ولم تحصل اضطرابات في الليل»[٣٤].

لقد اثمرت الايرادات الجديدة لبلدية كربلاء فقد قامت بأعمال ترميم قليلة للطرق العامة التي هي بأمس الحاجة اليها، وكذلك أشرفت البلدية على بناء

جسور في الحسينية، وقد جرى العمل بأموال قليلة جدا من إيرادات البلدية التي يمكن تقديرها عام ١٩١٧ بستين روبية شهريا تصل للبلدية ويؤمل ان هذه الإيرادات تزداد في العام المقبل لتصل الى مائة وخمسين روبية [٣٥].

وكانت علاقة السلطات العثمانية بالمختارين متواصلة وبخاصة بعد تكليف البلدية بدفع راتب شهري قدره خمسة وعشرون روبية لكل مختار من مختاري المحلات السبع، وان من واجب هؤلاء المختارين ان يبقوا دائما على اطلاع على الشؤون المتعلقة برحلاتهم ويكونوا قادرين على إعطاء اية معلومات مطلوبة، ويكونوا كذلك مسؤولين عن إعطاء أي تبليغ يتعلق بقضايا ذات اهمية بخصوص مصلحة محلاتهم، وان هؤلاء المختارين في كربلاء لم يدفع لهم اي شيء من مستحقاتهم قبل مجيء الحاكم السياسي البريطاني للمدينة ونتيجة لذلك فأنهم اضحوا بلا أهمية، وكانت الضرورة في دعم المختارين بالكتابة: «...اصبحوا –المختارين- بلا نفوذ والحق أصبح من المشين والعار ان يصبح الفرد مختاراً ولا يوجد هناك رجل ذو مكانة في المجتمع يقبل بوظيفة المختارية فتقريبا ان المختارين عديمو الفائدة وانه من المستحيل ان تجعلهم في مسؤولية إقامة نظام جيد في محلاتهم في ظل هذه الظروف ويؤمل ان هذه الفئة سوف تتحسن تدريجيا عندما تدفع لها المرتبات ومن الممكن ان تصبح بمرور الزمن وسائل نافعة لإرساء النظام والقانون، وعليه فانه من الممكن الاستنتاج قائلين انه على الرغم من الفائدة التي تحققها هيئة البلدية ما زالت تقيدها قلة الأموال إلا أنها حققت تقدما هائلا وأصبحت ألان هيئة منتظمة بشكل جيد بحصولها على نصيب من المسؤولية في إدارة مدينة كربلاء»[٣٦]

ويبدو ان السلطة البريطانية قامت بتضليل مراجعها العليا عندما ربطت بين عدم تصدي وجهاء كربلاء وعدم وجود رواتب لهم وانما هو رفض هؤلاء الوجهاء التعاون مع السلطة البريطانية التي توصف في نظر الكثير من اهالي كربلاء بالصليبين ولا يستطيعون التجاوز على مبادئهم والوقوع في حرج مع الاهالي، وبخاصة ان المختار يكون عيناً للسلطة .ويبدو ان وظيفة المختار اصبحت من الاعمال المشينة وغير المرغوب فيها في ظل السلطة البريطانية.

ثالثاً :الشرطة :-

كانت السلطات البريطانية في كربلاء تعمل على ضرورة استقرار الاوضاع . في سبيل ارساء هيمنتها وعليه فأن التقرير عرض اوضاع شرطة كربلاء بشكل مفصل من عدتها وعددها وواجباتها ومصادر القوة والضعف فيها مع واجباتها وتشكيلاتها وتسليحها وحتى عن احتياجاتهم فقد ذكر التقرير: ((تتألف شرطة كربلاء في ادارتها القديمة من مائة وثلاثين فرداً من المشاة ومن ثلاثين فارساً خيالاً الذي كان الشعير يقدم طعاماً لخيولهم، وبالنظر لثمن الشعير الباهظ وضرورة دفع تعويضات الغلاء للخيالة فأن العدد الفعلي لهؤلاء الفرسان المجندين اخذ بالنقصان حتى وصل الى عدد لا يتخطى الخمسة والعشرين خيالا عندما اخذ الحاكم السياسي على عاتقه مسؤولية إدارة كربلاء . ظهرت قوة صغيرة من شرطة قدرها ستون شخصاً من المشاة وستة فرسان ولكن لم يكن هناك تنظيم خاص بتلك القوة وإنها اصغر من أن تكون قوة فعالة)) (٣٧).

وقدم التقرير عن واجبات شرطة كربلاء مع وجهة النظر البريطانية واولها المحافظة على نظام هذه المدينة التي تحتوي على سكان يقدرون بحوالي خمسة وثلاثين ألف نسمة وفضلا عن هذا فأنه يقع على عاتقهم واجبا أخر هو مسؤولية مراقبة عدم خروج البضائع من المدينة او دخولها إليها من دون استحصال الإذن بالمرور من اجل المحافظة على توازن السوق في اسعاره وبضاعته، وفي سبيل ذلك وضعت نقاط للشرطة على كل المنافذ الرئيسة للمدينة، وتم تأسيس ثكنات رئيسية تضم سجناً واسطبلاً لخيول الشرطة قرب إقامة الحاكم السياسي البريطاني أما السجناء فقد اتيح لهم ممارسة التمارين الرياضية وجرى تسخيرهم في العمل بتنظيف أماكن سكناهم وفي أعمال مشابهة بدلا من مكوثهم من دون عمل مثلما هو في السابق)) [٣٨].

وعرض تقرير الادارة البريطانية عن جهاز الشرطة بأنها قوة تمارس عملها بأشراف مفتش الشرطة الذي يعمل بمسؤولية مباشرة عن كفاءة هذه القوة امام الحاكم السياسي البريطاني لمدينة كربلاء فيعمل تحت إمرته ضابط واحد و(كاووشياً) [٣٩] يعملون في الشرطة الخيالة وكذلك ضابط واحد وأربعة (كاووشيين) يعملون في الشرطة المشاة وفضلا عن الواجبات التي سبق ان ذكرناها فأن الشرطة الخيالة تناط بهم أعمال أخرى مثل العمل بصفة سعاة بريد ومرافقين للضباط الذين يجوبون الصحراء ويساعدون مسؤولين الواردات وكذلك حراسة البساتين المجاورة لمدينة كربلاء[٤٠].

اشار التقرير الى الاهتمام المتواصل من السلطة البريطانية بضرورة حفظ الامن والنظام في كربلاء وعلى اقل تقدير في النهار بسبب قلة عدد الشرطة

وعدتها، بل اعطى اذناً للشرطة في حماية داخل المدينة والقريب من دائرة الحاكم السياسي والدوائر الرسمية وذكر : ((ان الشرطة غير مسؤولين عن حالات السرقة التي تحدث ليلاً في المدينة البعيدة عن نقاطهم لان مسؤولية الحراسة في الليل يعهد بها الى الحراس الذين تدفع أجورهم من دائرة البلدية ويؤمل انه من الممكن ان يناط واجب الحراسة هذا الاخير الى الشرطة في أخر الأمر ولكن من غير العملي المحاولة بهذا الإجراء الان بهذا العدد المتوافر من رجال الشرطة))[٤١].

وعرض التقرير الية في تجنيد شرطة كربلاء بما هو نصه : ((كل رجل يرغب بالانضمام الى قوة الشرطة عليه ان يقدم شهادة من المختار تثبت انه شخص صالح بشكل عام ومن ثم فانه يمثل إمام الحاكم السياسي البريطاني وإذا تمت الموافقة عليه فانه يُعطي شارة- باج- ورقما وكذلك استمارة معلومات يتم من خلالها إدخال كل المعلومات والخصوصيات المتعلقة به فيها..)) [٤٢] وهنا يدل على ان المختار هو قريب من السلطة البريطانية ومحل ثقتهم ومن ثم فأن شهادته بمثابة توصية بحقه والتي تؤخذ بعين النظر والاعتبار لدى البريطانيين، اما المثول والوقوف امام الحاكم السياسي فيبدو من باب الفحص البدني واللياقة لان المتعارف على طريقة تجنيد القوة المساندة للوجود البريطاني يراعي فيها قوة الجسد وشكلها الفارع القوام [٤٣] .وكانت السلطات البريطانية اتخذت اسلوباً في تسليح الشرطة على الرغم من اعترافها صراحة بأنه : ((يجري على نحو ردئ جداً وهذا امر سيء جداً)) [٤٤].

بل وصل الامر الى تسليح المنتسبين بأنفسهم وحتى الذخيرة! .ومع ذلك

اعترف البريطانيون بكفاءة شرطة كربلاء واخلاصها بما ذكر بالنص : ((ان هذه القوة نفذت الواجبات التي عهدت اليها وبكفاءة وحافظت على النظام في المدينة بشكل جيد بل بشكل ممتاز ولكن حجمها لم يكن كافيا لتمكينها من حكم المقاطعة [٤٥] التي تمارس إدارتها حاليا بشكل رئيس، ونقاط شرطة مبعثرة تابعة لشعبة شرطة الحلة فهناك نقطة واحدة منها في عون وثلاث نقاط على طريق كربلاء –النجف وهذه النقاط لم تختص إدارتًها بمدينة كربلاء))[٤٦] وان المرحلة الزمنية الانية من ظروف الحرب وضرورة التفكير في الامن والاستقرار هو الاهم وتقديم الخدمات ولكن هناك اعتراف صريح : ((ان نظام شرطة كربلاء لا يظهر انه نظام صحيح))[٤٧] اي بعد نهاية الحرب لابد من اعادة هيكليتة جديدة لجهاز الشرطة .

رابعاً: الأوضاع السياسية :-

بسبب مجريات الحرب العالمية الاولى وحداثة الادارة البريطانية كان هناك عرض مقتضب عن الاوضاع السياسية، ولكن عندهم هدف سياسي مهم كسلطة سياسية جديدة على اهالي كربلاء هو: ((تامين تحقيق رغبة الناس واحترامهم للحكم البريطاني ونهجه والسعي في الحصول على التعاون الفعلي من الناس وقادتهم في تحقيق الصالح العام وتم فعل كل شيء ممكن لإظهار أن الحكومة مارست تسامحا كريما واسع النطاق إزاء الناس وإزاء أعرافهم ومعتقداتهم))[٤٨] بمعنى تصوير تلك الرغبة بالمفهوم البريطاني في التحرر من السيطرة العثمانية والسعي الجاد لنيل احترام العامة تجاه الوجود البريطاني

في كربلاء والتفكير في تحقيق الخدمات العامة وتركهم يمارسون معتقداتهم وتقاليدهم بحرية تامة طالما التفكير في كسب احترامهم للإدارة الجديدة، وكانت الادارة البريطانية الجديدة تعلم اهمية تعزيز دوائرها وتعاملاتها على وفق الشريعة الاسلامية حتى بالملاك الوظيفي وابعاد كل ما هو مخالف للدين الاسلامي من موظفين يهود او مسيحيين وباللغة العربية إذ اشار التقرير الى انه : ((تم الحفاظ على العنصر الإسلامي في شؤون الإدارة بقدر ما يمكن باستثناء الحاكم السياسي البريطاني ومسؤول خزانته فأن الكادر العامل في دائرة الحاكم السياسي البريطاني كله يتكون من المسلمين وتقريبا كل العمل في هذه الدائرة ينجز باللغة العربية .وبقدر ما يتعلق الأمر بكربلاء من وجهة نظر سياسية فأن نتائج هذا العمل جيدة لان الناس يدركون ان مراكز الإدارة هذه سوف لن تخصص الى يهود ناطقين باللغة الانجليزية والى مسيحيين غرباء على أساليب الحياة في كربلاء))[٤٩].

ومع سياسة كسب مشاعر العامة التي مارستها سلطات الاحتلال البريطاني في كربلاء لكنها واجهت صعوبة في كسب زعمائهم الروحانيين من رجال الدين واعترفت الادارة البريطانية بكل صراحة بذلك : ((ان ضمان تعاون الناس كان قضية سهلة ولكن لم يكن من السهل ضمان تعاون زعمائهم الدينيين . فأن هؤلاء الزعماء كل واحد منهم منهمك في تحقيق سمعته في الورع والمعرفة ولا يوجد واحداً منهم يثق بسهولة .إن هؤلاء الزعماء الدينيين يحظون بأهمية سياسية وان واحدا منهم وهو الشيخ حسين المازندراني له أتباع كثيرون في الهند، إلا إن شأنهم مبالغ به كثيرا في الواقع المحلي(كربلاء) فقد

حصلت عدة حوادث أثناء الإدارة البريطانية لكربلاء أظهرت ان سكان كربلاء لا يجنحون الا لزعيم واحد » [٥٠]وهذا الايضاح في تقرير الادارة البريطانية يبين اهمية الزعماء من رجال الدين في النسيج الاجتماعي والسياسي في المدن المقدسة في العراق .

واشار التقرير الى وجود نائب للقنصل الإيراني يقيم في كربلاء وكذلك يوجد عدد كبير من الايرانيين فيها يرجح ان يكون عددهم اكثر من نصف السكان وهم إما يكونوا إيرانيون أو من أصول إيرانية يسكنون كربلاء منذ حقب تاريخية سابقة .لكن الذي يثير الغرابة في سياسة السلطة البريطانية التي ذكرت بوجود ألف هندي بريطاني يقيم في كربلاء وان سياسة الحكومة تنصب على مساعدتهم في العودة الى بلادهم [٥١] وهو عكس المشروع البريطاني في تهنيد العراق في حكم الاحتلال المباشر [٥٢] .ويبدو ان هذا الامر راجع الى سياسة تهنيد العراق كانت مبرمجة لربط جنوب العراق بحكومة الهند – الشرقية البريطانية وكانوا ذو اغلبية من الموظفين المدركين والمندمجين مع توجهات الحكومة البريطانية ولا خوف منهم،اما هنود كربلاء فهم رعايا بحكم السيطرة البريطانية منذ عام ١٨٥٦ هم رعايا هنود ومن واجب الحكومة البريطانية حمايتهم من مشاعر العداء التي ربما تظهر في المستقبل ويتم الانتقام منهم،وهذا الامر لا يعكس الحقيقة فأن اهالي كربلاء والعراقيين بشكل عام عرف عنهم التسامح واحترامهم الاخر وبخاصة مع المستقرين من بلدان اخرى .

خامساً : تراخيص المرور وإغلاق المدينة :-

قامت السلطة البريطانية بتأسيس دائرة اخرى تساعد على تسيير ادارتها في المدينة، واسمها (دائرة تراخيص المرور) المؤلفة من مدير مسؤول عنها ومعه مساعدان اثنان .وواجباتها أعداد "اوامر عدم التعرض" . وتراخيص للمرور مهيأة لتوقيعها وتدوينها .وكذلك فأنها تمارس عملها بأعداد تقارير اسبوعية تظهر كل الصادرات والواردات وموازينها والمواظبة على اعداد التقارير بالبضائع المصادرة ونقلها [٥٣].

ومن واجبات هذه الدائرة العمل على اغلاق مدينة كربلاء ومنع البضائع من الخروج منها من غير تراخيص بالمرور . فلا يمكن لأي شيء ينتقل عبر اية طريق من طرق كربلاء من دون ان يخضع لمراقبة احد نقاط الشرطة، وعلى الرغم من ذلك كانت هناك كميات من البضائع تهرب خارج المدينة عبر البساتين .واستفاد البريطانيون من الطبيعة الجغرافية لمدينة كربلاء في احكام الطوق ومحاصرة تهريب البضائع فأن قناة الحسينية تشكل حاجزاً امام تهريب البضائع من جانب واحد من جوانب المدينة والمسطحات المائية تشكل حاجزاً من جانب اخر، ولذلك اصبح من الصعوبة تهريب البضائع خارج المدينة من دون علم الشرطة .اما الاسباب الدافعة في هذا التشدد فهو ندرة الأطعمة والمواد الأخرى التي أصبحت حالة متفشية في كربلاء بشكل كبير الى الحد الذي جعل الدافع بتهريبها إلى الأعداء- العثمانيين- غير كافٍ للقيام بمحاولة تستحق[٥٤] .وهنا يظهر ان الاجراءات البريطانية عن طريق هذه الدائرة تساعدهم على فرض السلطة وضبط المدينة والتحكم بمواردها

دون افلات خيراتها التي تدر من جباية اموالها مبالغ تساعد السلطة في تسيير امورها فضلا عن احترازات امنية لضمان عدم دفع المنتوجات الزراعية الى جبهات العثمانيين .

ووصل الامر الى التفكير بوضع فرضية محاصرة كربلاء وتشديد القبضة عليها عندما وجدنا توصية : «لقد حصل حاكم كربلاء السياسي على مشورة ومساعدة من حاكم الصحراء السياسي بشأن **الطوق** الذي يحكم المدينة ويأمل كلاهما عدم خروج اي شئ من المواد بشكل فعلي من كربلاء في هذه المدة التي نحن بصدد إعداد هذا التقرير»[٥٥] .

الخاتمة

اولا: كانت الامور القضائية من اولى الاولويات لدى السلطة البريطانية بسبب الحاجة الى الاستقرار في مدينة كربلاء وفرضَ هيبة النظام الجديد، وبخاصة بعد التحول من هيمنة عثمانية قديمة الى مشروع بريطاني جديد يختلف في التوجهات والنسق، وكانت المعالجة بالتفاصيل كافة حتى استثمار بعض النظم القديمة على سبيل المثال القضايا المدنية على وفق الاعراف التي تعود عليها المجتمع الكربلائي لكن لا يعني بكافة التفاصيل وانما ما يتعلق بالشؤون الدينية التي تعود عليها اهالي كربلاء بالرجوع الى علماء الدين، والشؤون العشائرية فيتم البت فيها عند اللجوء الى وسط عشائري للبت على وفق الاعراف القبلية، ومن الملاحظ ان البريطانيين قاموا بتصنيف جميع القضايا بشكل مفصل لأجل فرض الاستقرار وبعث الهدوء والسكينة في

نفوس اهالي كربلاء .وان الاعتماد على العرف قبل القانون راجع الى ان تطورات الحرب العالمية ما زالت مستعرة والغاية الاساسية هو فرض الهدوء والاستقرار .

ولقد اتبع البريطانيون الدقة في تسجيل جميع القضايا في مقر الحاكم السياسي البريطاني وتعاملوا بحرفية في البحث والاستقصاء ودعوة الشهود في سبيل حسم اغلب جميع القضايا سواء أكانت مدنية ام عشائرية ام جنائية .

ثانياً: ان تحقيق غايات الاستقرار وتحسين الصورة الجديدة للوافد الجديد طبقت في ترتيب اوضاع بلدية كربلاء والقضاء بشكل تدريجي على النظم القديمة التي اعتاد عليها الكربلائيون، ولذا كان التركيز على امور الانارة والنظافة والمرافق العامة لان السلطة البريطانية في كربلاء تدرك انها مدينة مقدسة يزورها العراقيون للعبادة طيلة ايام السنة ومن ثم امكانية تحويلها الى مكان للدعاية البريطانية في الاهتمام والادارة الجيدة، فعلى سبيل المثال تم وضع خطط جديدة للقضاء على نقص الاطعمة ايام الزيارات بالقضاء على التجار المحتكرين وغيرها من السبل، وفتح الاختناقات عن طريق فتح طرق جديدة والمعابر، كما اهتم البريطانيون بالحراسة الليلية ونظام المختارين حسب المحلات الكربلائية السبع وكلها تصب في جانب فرض الاستقرار وهيبة السلطة الجديدة .

ثالثا: في سبيل تأمين عوامل الاستقرار وتأمين الحاجات الاجتماعية لأهالي كربلاء .عملت الادارة البريطانية في كربلاء على حماية خطوات مشروعها الجديد مع ضمان الاستقرار وعوامل الامان، فنلاحظ ان مهام الشرطة تمحور

حول فرض (القانون والنظام) والقضاء على فوضى الاحتكار والاستغلال التجاري، وكان الاهتمام بجهاز الشرطة قائم على قدم وساق عندما ذكر القوة المقترحة وتشكيلاتها والاعتدة الخاصة بها وتسلحها، حتى استثمرت نظم قديمة في الشرطة ابان الهيمنة العثمانية مثل (الكاووش) وهي قوة مرافقة لجامع الضرائب، وهذا الامر يدل على مدى الجدية لدى البريطانيين في فرض النظام والادارة الجديدة .

رابعاً: ان نصيحة الادارة البريطانية في كربلاء بعدم المساس بالأوضاع السياسية وجميع الاتجاهات لدى الاهالي هو جزء من السياسة البريطانية بشكل عام في العراق لاعتبارات مهمة منها حداثة الادارة ومحاولة عدم الاصطدام من جهة و ان ساحات الحرب مازالت مشتعلة من جهة اخرى وعدم فتح ثغرة ضد الادارة من النقد والاحتكاك من قبل الاهالي من جهة ثالثة، ولكن في الوقت نفسه وجدنا ردة فعل بريطانية مبطنه من الثقافة المضادة وهو التثقيف بالسلطة الجديدة واظهار النوايا الحسنة والتسامح الكريم واحترام العادات والتقاليد والموروث الشعبي في سبيل كسب مشاعر العامة ضد جميع الاتجاهات .

خامساً: كان الاهتمام البريطاني بالعشائر المحيطة بكربلاء نابع من ضرورة معرفة القدرة البشرية من الرجال وبخاصة من القادرين على حمل السلاح . وذلك لاعتبارات عسكرية مستقبلية فضلا عن ذلك اعادة ترتيب الاوضاع العشائرية وحكم البلاد بشكل عام من المنظور العشائري المساعد، ويبدو ان الاحصائية المقدمة لم تكن عن كل العشائر ومشايخها لأنها وثقت العشائر

المحيطة بكربلاء وحتى مدينة الهندية (طويريج) من جهة كربلاء، اما العشائر في الجانب الاخر باتجاه مدينة الحلة فذكر في تقرير الادارة البريطانية عن الحلة مع اسماء العشائر والفروع والمؤتلفة معها، وبشكل عام تم احتساب الموجود العشائري في مدينة كربلاء في عام ١٩١٧ هو (١٨٧٢٠) ثمانية عشر الف وسبعمائة وعشرون، وان العشائر الرئيسة الاربع هي بنو حسَن والمسعود واليسار والزكاريط، مع فروعها والعشائر المؤتلفة معها .

سادساً: ان التعامل مع الوثائق البريطانية لا يعني التسليم المطلق لتلك الوثائق ؛ فإنها تمثل وجهة نظر الإدارة البريطانية الحاكمة لمقاليد المدن العراقية ولا سيما انها كتبت بعقلية الضابط المتمرس على العقيدة العسكرية واساسها مصلحة بلده فوق كل المصالح، وتسخير كل المعطيات الموجودة في سبيل توفير الأمور (اللوجستية) للهيمنة العسكرية .تلك المفاهيم اصطدمت بالبنى الاجتماعية للمدن العراقية المبنية بعد تراكمات طويلة من الهيمنة العثمانية، زاد من بؤسها سياسة الحكم البريطاني المباشر المؤمن بالنار والحديد في مدة الاحتلال العسكري واستمرت حتى انفجر العراقيون في ثورة العشرين .لكن مع ذلك اعطتنا هذه الوثائق تصورات واضحة عن بيئة المدن العراقية الاجتماعية والسياسية بل حتى الاقتصادية لما لها من ارتباط مع ادارة السلطة البريطانية .

الهوامش

(١) احتل العثمانيون العراق عام ١٥٣٤ بقيادة السلطان سليمان القانوني برفقة امير امراء مصر سليمان باشا وقام بعدها بزيارة العتبات المقدسة (الكاظمية وكربلاء والنجف) وفرضت نظم الادارة العثمانية ،وكان اغلب الولاة وقادة الجيش في حروبهم مع القبائل العراقية يأتون الى كربلاء للزيارة لإظهار انفسهم امام العامة بأحقيتهم بخلافة دولتهم جميع المسلمين على اختلاف مذاهبهم وطوائفهم . عباس العزاوي ، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين ،العهد العثماني الاول ١٥٣٤-١٩١٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت ،د.ت.ص٣٦.

(٢) عند الاحتلال العثماني للعراق ١٥٣٤ وانطلاقاً من الاتجاهات الاسلامية للعثمانيين ،تم الاعتماد على قاضٍ الشرعي بل قسَم العراق الى وحدات قضائية كل واحدة منها تحت اشراف قاضي بتعيين رسمي من الدولة وظيفته حفظ الامن وجمع الضرائب ومراقبة الاسواق وادارة الامور الخدمية والاجتماعية .عبد العظيم عباس نصار ،بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨،قم ،مطبعة شريعت،٢٠٠٥،ص٣٣.

(3)) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. -1914 1 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P.466.

(4) Ibid P. 466.

(٥) الوقف نوعان احدهما ان يكون ما يقفه ملكاً للواقف يجوز له التصرف فيه والثاني ان يقبض الوقف ويخرجه من يده فمتى وقف ما لا يملكه كان الوقف باطلاً وان وقف ما يملك ولا يخرجه من يده ولم يقبضه الموقوف عليه او من يتولى عنهم لم يصح ايضاً الوقف وكان باقياً على ما كان عليه من الملك فأن مات والحال على ما ذكرناه كان ميراثاً .وان وقف على ولده الكبار فلابد من تقبيضهم الوقف والا يصح على ما بيناه في الاجنبي وان كان اولاده صغاراً جاز الوقف وان لم يقبضهم اياه لانه الذي يتولى القبض عنهم واذا وقف ملكا واخرجه عن يده وملكه لم يجز له بعد ذلك الرجوع فيه ولا تغيير شرائطه ولا نقله عن وجوهه وسبله ،ولا يصح الوقف الا بعد ان يذكر الموقوف عليه فأن لم يذكر الموقوف عليه كان الوقف باطلاً .والوقف والصدقة شيء واحد ولايصح شيء منهما الا ما يتقرب به الى الله تعالى .والوقف يجري على ما يقفه الانسان ويشترط فيه فأن وقف على قوم مخصوصين كان لهم ذلك وليس لغيرهم معهم شئ على حال وان وقف عاماً كان على حسب ذلك ايضا يجري على ما يتناوله ذلك الاسم واذا وقف الوقف على ولده وكانوا ذكوراً واناثاً فأن تفضيل بعضهم على بعض كان على حسب ما شُرط ،وهناك وقف للمساجد والكعبة والمشاهد والموضع التي يتقرب بها الانسان الى ربه ويبدو كان العثمانيون لا يتدخلون في مثل هذه المسائل ، ويبدو ان كاتب التقرير يقصد بذلك احترام العثمانيين لتلك الامور .للمزيد من التفاصيل عن الوقف وانواعه ينظر علي اصغر مراويد ،الوقوف والصدقات (سلسلة الينابيع الفقهية) مؤسسة

فقه الشيعة ،الدار الاسلامية ،بيروت،١٩٩٠، ص٦٤-٦٤.

(٦) من الامثلة التي تعزز هذا الرأي قيام محاسب الاوقاف في بغداد المحتسب عبد القادر برفقة سليمان فائق الشواف بالذهاب الى مدينة كربلاء وتحرير موجودات الخزانة الحسينية ،وتم كشف نفائس كثيرة قدرت بـ(٢٢٠٠٠) اثنين وعشرين الف ليرة عثمانية مع ذخائر لا تقدر مثل مصحف شريف خط على جلد الغزال بالخط الكوفي بيد الامام زين العابدين بن الحسين (عليهما السلام) وايضا شمعدان العدد(٢) بحجم كبير قد صنعا من الذهب اهداهما السلطان عبد المجيد وتاج ملكي مزين بالأحجار الكريمة وسجادة مزينة باللؤلؤ والذهب وغيرها من النفائس وقام المحاسب المذكور بالاتفاق مع سادن الروضة الحسينية على جرد ما تم كشفه من النفائس والموجودات الاخرى في سجل العتبة الحسينية وتركها بأشراف سدنة الحرم الشريف .محمد صادق محمد الكرباسي ،دائرة المعارف الحسينية (تاريخ المراقد الحسين واهل بيته وانصاره) ،المركز الحسيني للدراسات، لندن، ج٢ ،٢٠٠٣ص١٩٥-١٩٦.

(٧) ترجع بواكير نشأة الحوزة العلمية وشؤونها في مدينة كربلاء الى جهود العالم (حميد بن زياد بن حماد بن هوازن الدهقان بن ابي القاسم النينوي) والذي اشتهر بغزارة علمه وكثرة تصانيفه وتمرسه في العلوم الدينية ومعرفته طرق البحث والدرس والمناظرة الاستدلالية والجهد الدؤوب في تعلم جيل من العلماء ،وقد ذكره الشيخ الطوسي في كتابه الموسوعي (الفهرست) بالكتابة : : ((حميد بن زياد من اهالي نينوى قرية الى جانب الحائر على ساكنه السلام وهو ثقة كثير التصانيف روى الاصول في اكثرها وله كتب كثيرة على عدد كتب الاصول اخبرني برواياته وكتبه احمد بن عيون عن ابي طالب الانباري عن حميد واخبرني عدة من اصحابنا عن ابي المفضل عن حميد واخبرنا بها ايضا احمد بن عبدون عن ابي القاسم علي الكاتب عن حميد وذكره في نينوى قرية الى جانب الحائر ...)) نور الدين الشاهرودي ،تاريخ الحركة العلمية في كربلاء ،بيروت ،دار العلوم ،١٩٩٠،ص٩٨.

(٨) هو السيد محمد محمد كاظم اليزدي الطباطبائي صاحب كتاب (العروة الوثقى) واحد اصحاب العرفان ،من مواليد مدينة يزد الايرانية ودرس علومه الحوزوية الاولى في مسقط رأسه ثم هاجر الى اصفهان لاكمال تحصيله ثم هاجر الى النجف والتحق بحوزتها العلمية عام ١٨٦٤ وكان من ابرز شيوخه الشيخ (محمد حسن الشيرازي) واستمر في تحصيل العلوم حتى نال درجة الاجتهاد واشتهر بالزعامة الدينية وكثرة المقلدين توفي في النجف ١ نيسان ١٩١٩ .جعفر الدجيلي ،موسوعة العتبات المقدسة (المراجع) ،بيروت ،دار الاضواء ،ج١١، ١٩٩٨،ص١٩٢.

(9) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. -1914 1 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P.466.

(10) Ibid P. 466.

(11) Ibid P. 466.

(12) Ibid P. 466.

(13) Ibid P. 466.

(14) Ibid P. 466.

(١٥) للمزيد من التفاصيل عن حرب العراق وتطوراتها الميدانية ينظر : شكري محمود نديم ،حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ ،مطبعة العاني، بغداد،ط١٩٦٨،٧.

(16) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. -1914 1 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P. 467.

(١٧) ينتهي نسب بني حسَن الى حسن بن سرحان بن فاضل بن محمد بن كلب بن عطيه بن قطن بن محمد بن اكرمة بن مشرف بن اثيج بن ابي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر بن صعصعة ،وهي مجموعة من العشائر المؤتلفة بالراية مهاجرة من موطنها الام في شبه الجزيرة العربية وسكنوا في مناطق الفرات الاوسط والبصرة والعمارة .وقد استطاع صبار العباسي من تكوين احلاف بني حسَن في الديوانية في القرن السابع الميلادي وتقسم هذه القبيلة الى ثلاث اثلاث هي ال عباس والمجاتيم والجراح وفي مطلع القرن التاسع عشر استوطنوا الهندية وابو نفاش واصبح امتدادهم من الهندية وحتى الشامية بما فيها الكوفة .رسول فرهود هاني الحسناوي ،الفرات الاوسط مواقف رجال خلدها التاريخ (دراسة عامة)، مطبعة النبراس ،النجف،٢٠١١،ص٩٣-٩٥.

(18)Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. -1914 1 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P.467.

(١٩) ال كمونه من القوى الفاعلة والمهمة في ادارة شؤون مدينة كربلاء منذ بدايات القرن الماضي ،وكان لهم سطوة قوية على تنظيم الادارة والضرائب وتجارتها وحركة اسواقها ومن آثار قوتهم أن زعيمهم فخر الدين كمونه أجبر التاجر الكربلائي حبيباً اباً الاكفان على الهجرة من مدينته الى مدينة النجف عندما رفض دفع الاتاوة و مقدارها مائة ليرة ذهب فتم حبسه في سرداب وضربه ولم ينج من عقاب ال كمونه حتى دفع المبلغ. علي الوردي ،لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٤ ، ج٤،ص٢١٥.

(٢٠) بعد دحر البريطانيين للعثمانيين في معركة الشعيبة في نيسان ١٩١٥ وانسحاب العراقيين المشاركين واختفائهم في ازقة المدن ظهرت حركة استقلال من السلطة العثمانية في المدن العراقية ومنها كربلاء التي فتحت النار بوجه تلك السلطة في الاول من حزيران عام ١٩١٥ وبخاصة بعدما فقد العثمانيون قدرتهم الإدارية على المدينة ، وسيطر المنتفضون على مخازن الأسلحة والذخيرة ومهاجمة ثكنات الجند والخيالة والجندرمة ودار الحكومة ودار البرق والبريد والهجوم على السجن واخراج المساجين واصبحت فوضى في دوائر الحكومة استمرت لمدة ثلاثة ايام قتل من الطرفين ثلاثون

شخصاً وانقطع الطريق ما بين المدينتين المقدستين النجف وكربلاء ، وأحرقت بلدية كربلاء كردة فعل على السياسات التعسفية والأحداث المريرة التي عانى منها الكربلائيون طيلة العهد العثماني .وقام السيد هادي القزويني الكربلائي الافتاء بالجهاد ضد العثمانيين .لكن العثمانيين استغلوا انتكاسة القوات البريطانية في معركة (حصار الكوت) في نيسان عام ١٩١٦،فأغارت قوات عثمانية على مدينة كربلاء بقيادة المتصرف الكردي الاصل المدعو (حمزة بك) الا ان الطرف الغربي بقى بيد الأهالي ووافق في اندلاع الانتفاضة زيارة النصف من شعبان ووفود زائري الامام الحسين ﷺ بكثرة مما زاد من قوة المنتفضين. وبعد خراب دوائر الحكومة فر المأمورون والموظفون ، فشعر حمزة بك بخطورة الموقف من استيلاء الأهالي على الأماكن المهمة في المدينة، فدخل المدينة من الطرف الشرقي وتحصن العسكر في بعض الخانات والبيوت الحصينة وقد قامت السلطات العثمانية بإجراءات تعسفية اذا قامت بتدمير وحرق وهدم البيوت ، لكن الأهالي لم يستسلموا فقاموا بتنظيم صفوفهم وشنوا غارات جريئة ومكثفة على القوات العثمانية وكبدوها خسائر فادحة مما اجبر هذه القوات إلى تحصين مواقعها بوضع أكياس تراب أمام هذه المواقع ، ولما تأزم الوضع ، قرر الشيخ فخرالدين كمونة فتح الماء من نهر الحسينية على محلة العباسية التي أصبحت مقراً للقوات العثمانية ليعيق تقدمهم حيث وصل الماء إلى أماكن ومواقع الجنود، الذين انسحبوا من هذه المواقع بشكل مرتبك وقام الكربلائيون بمناوشات قتالية بين أزقة المدينة ،وتكبيد القوات العثمانية خسائر في الأرواح وتحرير الطرف الغربي من المدينة بشكل كامل، قام حمزة بك بالهجوم على مواقع الثوار بحيث دارت معارك عنيفة ، اسفرت عن مقتل عدد من جنود القوات العثمانية وتحت ظروف حرجة جاءت أوامر من قائد الجيش السادس في العراق القائد (خليل باشا)الانسحاب الكلي من مدينة كربلاء ، والالتحاق بالضابط (احمد بك اوراق) في منطقة الفلوجة ومساندة الجيش المرابط هناك. فانهزم المأمور والموظفون فتقاسم الثوار مناصبهم بينهم ،وقامت جماعة من ال كمونه بالسيطرة على مقاليد المدينة وذلك بترتيب شؤونها من إرجاع الموظفين الإداريين والاهتمام بجباية الضرائب . سعيد رشيد زميزم ، لمحات تاريخية عن كربلاء ، مطبعة الجاحظ ، بغداد، ١٩٩٠م، ص٣٢؛ سلمان عبد الهادي ال طعمة ،حكايات من كربلاء ،دار المرتضى ،بيروت ،٢٠٠٦،ص١٦ .

(٢١) كانت لمدينة كربلاء في العهد العثماني سبع محلات والواحدة منها متنوعة في الانتماءات العرقية من عربية وفارسية وهندية واذرية وتركية وغيرها وتختلف شدة تلك الانتماءات من محلة الى اخرى لكنها تخضع لزعيم واحد هو المتكفل بشؤون محلته بل وصل الامر ان تكون هذه المحلة بيتهم الاكبر وهي :-

محلة باب النجف : وتقع في جنوب مدينة كربلاء وتسمى باب طويريج لوجود شارع باتجاه طويريج اما اسمها بباب النجف في اغلب تسمياتها لان اتجاه السفر منها الى النجف .

محلة باب الخان : وتقع في الجزء الشرقي من المدينة وسميت بهذا الاسم لوجود ثلاثة خانات واسعة للزائرين .

محلة باب الطاق او ما تسمى بالعامية (بالطاك) وبه طاق الزعفراني(نسبة الى السيد ابراهيم الزعفراني)

وهو السبب في تسميتها بذلك وهي قريبة من محلة السلالمة .

وتقع هذه المحلة السلالمة : في الجزء الجنوب الغربي والشمال الغربي من المدينة وسميت بذلك لكثرة العشيرة الساكنة فيها وهو السلالمة .

محلة طرف العباسية : وتقع في الجزء الجنوب الغربي من مدينة كربلاء لانها قريبة من ضريح ابي الفضل العباس (عليه السلام).

محلة باب بغداد : وتقع في الشمال والشمال الشرقي من المدينة لان اتجاه المسافرين منها الى بغداد .

محلة طرف المخيم : وتقع في الطرف الجنوبي الغربي من المدينة واشهر ساكنيها زعماء المحلة من ال كمونة وسميت بذلك بسبب وجود المخيم الحسيني الشريف .للمزيد من التفاصيل عن تلك المحلات والزعامات الموجودة فيها : رؤوف محمد علي الانصاري ، مراحل التطور العمراني رؤوف محمد علي الانصاري ، عمارة كربلاء دراسة عمرانية وتخطيطية ، مؤسسة الصالحاني، دمشق، ٢٠٠٦، ص٦٠٧ .

(٢٢) لم يعرف العراق واجبات البلدية الا في عام ١٨٦٨ عندما صدر قانون البلديات العام وفيه تشريع صريح لتلك الواجبات وهي :-

-المحافظة على نظافة المدينة في كل الأوقات وردم النفايات بحفر خنادق خارج البلدة.

-توسيع الشوارع وإصلاحها وإنشاء الأرصفة وتحسين طرق المواصلات .

-تفتيش المباني الحكومية وترميمها ،وبناؤها بموجب النظام الخاص بها .

-إدارة الأبنية والعرصات العائدة للبلدية ومبادلة هذه الأبنية بغيرها او تفتيشها أو بيعها وتسجيل جميع الأملاك غير المنقولة مع بيان قيمتها وايرادتها وأسماء أصحابها ووضع الرسوم الهندسية وتسجيل السكان والمتوفى منهم .

-تحسين منظر البلدة وإنارتها وإنشاء الميادين والحدائق العمومية .

-وضع التعريفات الخاصة بأجور المركبات والنقل ضمن حدود البلدية وتفتيش الخيول والعربات للتأكد من سلامتها وتخصيص محلات لوقوف تلك الوسائل .

- مراقبة الخانات والمقاهي والملاهي والأبنية العمومية .

- إنشاء المسابح ومنع الاستحمام في الخلاء .

- تهيئة معدات إطفاء الحريق والعمل على إدامتها .

- إنشاء الأسواق في الفسحات الرحبة الطلقة الهواء، وتفتيش المكاييل والموازين والمقاييس ،وتحديد أوزان الخبز وطريقة خبزه ونظافته ونظافة الدقيق والأوزان والعاملين بها ،ومنع بيع لحوم الحيوانات المريضة أو الهزيلة ووجوب تغطية اللحوم في دكاكين القصابين بقماش رقيق، ومنع بيع الأطعمة المضرة بالصحة العامة ،وبناء المسالخ في مواقع ملائمة .

-منع احتكار البضائع وحجبها عن الناس .

-إنشاء المستشفيات وملاجئ الفقراء .

-استخدام المتسولين القادرين على العمل منهم للحد من ظاهرة التسول ودفن موتى الفقراء .

-إنشاء المدارس الصناعية لتثقيف العميان والبكم والأيتام لتحويلهم الى عنصر مفيد للمجتمع .

-منع ما يخل بالآداب .

-الإشراف على جباية الإيرادات وإنفاقها على المنافع البلدية حسب الأنظمة.

-فحص الميزانية المعتادة وغير المعتادة وتحديد طريقة صرف المبالغ المعين صرفها بالميزانية .

-إجراء المزايدات والمناقصات بموجب قوانين البلدية .

-فحص جميع المقاولات والعقود التي يعقدها المجلس والمصادقة عليها .

-مناقشة الاقتراحات التي يقترحها رئيس البلدية لأجل تعيين الموظفين او عزلهم ضمن حدود الميزانية المصدقة .

-فحص القيود والسجلات المتعلقة بالأمور الهامة .

-إتلاف ما يضر بالمنتج الزراعي كالجراد والأوبئة . عبد العظيم عباس نصار ،بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤ – ١٩١٨ ،قم:،مطبعة شريعت ،٢٠٠٥،ص٣٣- ٣٤.

(23) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P. 467.

(٢٤) وضع العثمانيون عند احتلالهم للعراق عام ١٥٣٤ نظماً عثمانية ربطت البلد المُحتل بالعاصمة (اسلام بول) واستمرت تلك النظم في حقبة المماليك ١٧٠٤ -١٨٣١ وكانت الناحية المالية محط اهتمامهم ، فظهرت نظارة المالية ١٨٣٦ والتي اختصت في كل ولاية لتنظيم دفتر خاص بميزانيتها تسجل فيها المصروفات من رواتب ونفقات أخرى وتصدق من قبل محكمة الولاية سنويا، ويرسل للعاصمة لتدقيقه، وبعد صدور (مرسوم كلخانه١٨٣٩ م) صدرت جملة من الأنظمة والقوانين منها التي تنظم الأمور المالية في الولايات العراقية وطرق جبايتها والرسوم والمقادير وأنواعها وأسلوب تسوية ميزانية الولاية ، وظهر نظام ضرائبي مفصل هو(ضرائب الاراضي الزراعية (الأعشار) وبدل العسكرية والكودة وضريبة الغابات وضريبة المعادن والطوابع المالية ورسوم الأخشاب ورسوم الشريعة وضريبة التمتع ورسوم المحاكم ورسوم الطابو وضرائب مؤقتة واستثنائية والرسوم (الكمركية) ورسوم الديون العمومية والرسوم والضرائب التي تتقاضاها دوائر البلدية والرسوم التي تتقاضاها الدوائر غير المالية والضرائب المضافة على الضرائب والرسوم المقررة) ومن هذا النظام ظهر (نظام الالتزام) فظهر أفراد يتعهدون للحكومة بإيفاء مستحقات مالية، فظهر التزام عبور جسر ودخول الاسواق و عبور مجرى نهر ،وهؤلاء استبدوا بالناس حتى ظهر منهم طبقة اجتماعية غنية سميت (اعيان مملكت – مملكة الأعيان) وهم ملتزمون كبار جعلوا من أنفسهم طبقة اجتماعية لها شبه

السلطة الإدارية والقضائية على المنطقة التي تولوا امرها ، ومن تلك الضرائب (ضريبة الالتزام) وهي ضرائب تفرض على الفلاحين كرسوم عبور جسر او ري لأرض زراعية ومما زاد الطين بلّة هو إن هؤلاء الملتزمين يجمعون للعثمانيين ولأنفسهم في الوقت نفسه .عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق) دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت،د.ت،ص٣٣٩؛جميل موسى النجار ،الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مطبعة مدبولي،القاهرة،١٩٩١،ص٣٦٨-٣٧٨؛خليل علي مراد ،الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، مطبعة شقان ،السليمانية،٢٠٠٥،ص٣٤٦.

(25) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P. 467.

(26)Ibid P. 467.

(27) Ibid P. 467.

(٢٨) بسبب القدسية الدينية التي تتمتع بها مدينة كربلاء اصبحت مدينة الوافدين بشكل ثابت او متناوب فالثابت هو للسكن والاستقرار اما لطلب العلم او التجارة او التبرك اما المتناوب فهي مدينة دينية تهوى اليها قلوب الناس طيلة ايام السنة ومن الظروف التي ساعدت على هذا النمو السكاني في المدينة والزيارات المتواصلة هو امكانيات المدينة الزراعية والتجارية والخدمات المقدمة مقارنة مع المدن الاخرى .محمد فاضل الصفار ،كربلاء في سيرها التاريخي والحضاري ،دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري (وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن ٣٠-٣١اذار ١٩٩٦)،مؤسسة الزهراء الخيرية الكويت ،د.ت،ص٦٨٧.

(29)Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P. 467.

(30) Ibid P. 467.

(31) Ibid P. 467.

٣٢) ظهرت خلال الحرب العالمية الاولى تداعيات اثقلت كاهل المجتمع العراقي فالتجار المحترفون) والمقتدرون تركو إعمالهم وظهر الغش التجاري وانتشرت البضاعة المزيفة والرديئة وانتشر الجشع والاحتكار وارتفعت الاسعار وبخاصة من الطعام والضروريات العامة ولذا فأن الواقع التجاري .Office تضرر بفعل الحرب فمن الطبيعي ارتفاع الأسعار وظهور بضائع بديلة ذات جودة واطئة of the Civil Commissioner Baghdad Najaf – Kufah Shamiyah Syed Abd Allah Bin Syed Abdul Zahrah 1918 p88.

(33)Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P. 467.

(34)Ibid P. 468.

(35) Ibid P . 468.

(36) Ibid P. 468.

(37) Ibid P. 468.

(38) Ibid P.468.

(٣٩) الكاووش او الجاووش هو مصطلح عثماني اطلق على نوع من الشرطة التي ترافق جابي الضرائب في جبايته ويكون بمثابة السلطة الشرعية والتي تعطي زخماً معنوياً للجابي .سهيل صابان ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية ،مكتبة الملك فهد الوطنية ،الرياض ،٢٠٠٠،ص١٨٨ .

(40) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P. 468.

(41)Ibid P. 468.

(42)Ibid P. 468.

(43)Ibid P. 468.

(44) Ibid P. 468.

(٤٥) وضع البريطانيون استراتيجية عسكرية في ادارة العراق عند احتلاله انطلاقاً من مبدأ انه بلد قبلي. فقد قسَم على خمس عشرة (مقاطعة) برئاسة ضابط عسكري بمنصب (حاكم سياسي Political Officer) والمقاطعة الواحدة بدورها قسمَت على (مناطق) وعددها اربعون برئاسة (معاون الحاكم السياسي Assistant Political Officer)

(46) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P.469.

(47) Ibid P. 469.

(48) Ibid P. 469.

(49) Ibid P. 469.

(50) Ibid P. 469.

(51) Ibid P. 469.

(٥٢) بما ان الاوامر العسكرية في احتلال العراق قادمة من حكومة الهند – البريطانية ،فأن السياسة البريطانية منذ احتلال العراق وحتى ثورة العشرين طبقت بـالإدارة المباشرة المؤمنة بحكم المستعمرات بالنار والحديد وسلطة الضباط العسكرية على المدن ،وهي عكس سياسة مدرسة لندن والمسماة بالغربية التي تؤمن بوضع حكومات موالية من رحم البلد، وسياسة الحكم المباشر قلبت النسيج الاجتماعي وفرض مفاهيم جديدة على العراقيين مثل قانون دعاوى العشائر ١٩١٦وهو في الاصل قانون (ساندمان) الذي فرض على العشائر الهندية ،حتى ان العراقيين وجدوا في السياسات البريطانية خطوات ممهدة لضمهم الى الهند ،ولذا فأن سياسة الحكم المباشر من الاسباب الرئيسة في تذمر العراقيين وتخندقهم في اشعال ثورة العشرين . عبد الرزاق الحسني ،الثورة العراقية الكبرى ،مطبعة العرفان ،بيروت ،١٩٦٥،ص٥٤.

(53) Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I -1914 1918. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992) P.469.

(54) Ibid P. 474.

(55) Ibid P. 474.

ملحق

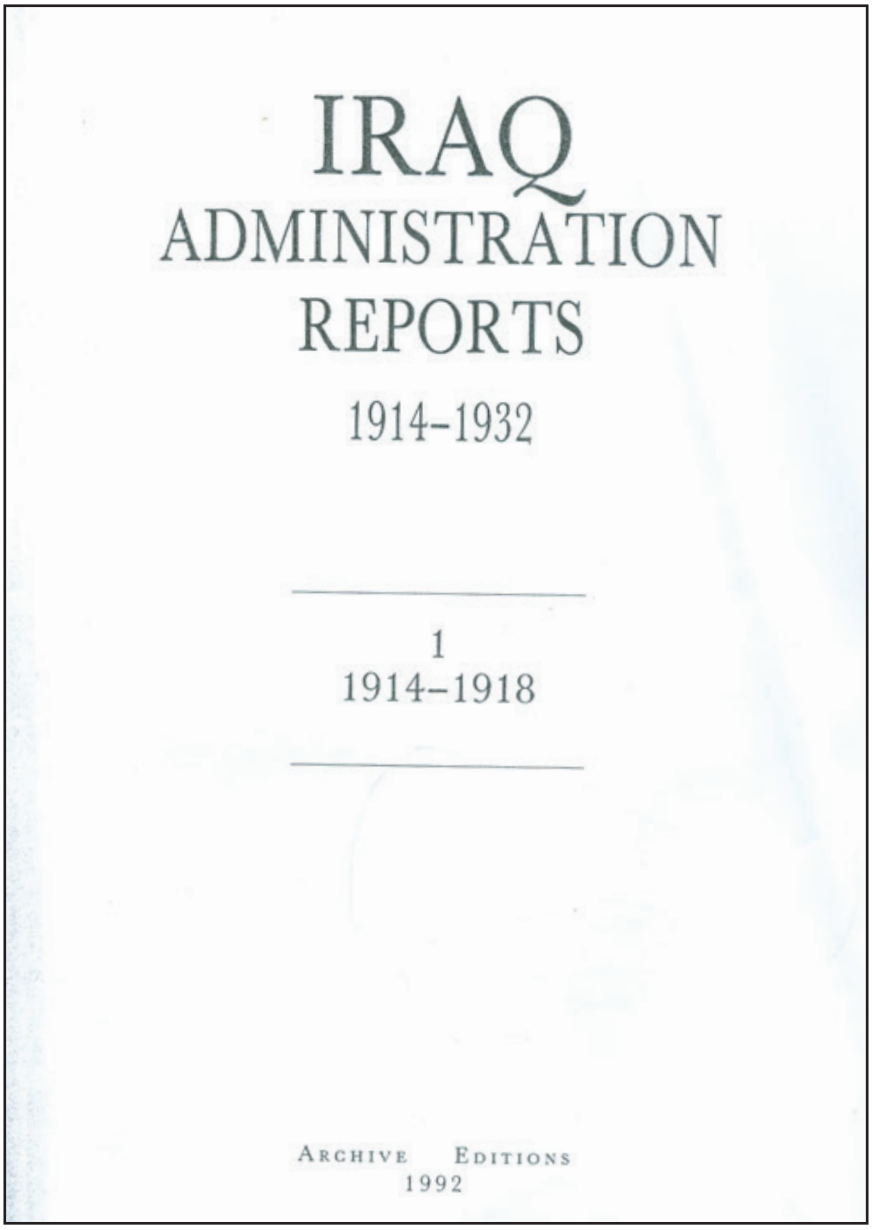
IRAQ
ADMINISTRATION
REPORTS
1914–1932
1
1914–1918
ARCHIVE EDITIONS
1992

Total Acreage.	Total grain.	Government share, kind.
16,500	7,070	2,545
5,500	2,351	470
5,300	2,223	221
1,800	771	——
1,500	647	3,236
30,500	13,062	Cash Rs. 8,202

Karbala Administration Report, 1917.

The administration of Karbala has only been carried on under the direct supervision of a British officer since the middle of September 1917. No accurate records of the administration during the current year before that date are available, and this report deals, therefore, almost entirely with the period September-December 1917.

The administration of Karbala may be considered under the following headings :—

Judicial, Municipal, Police, Political, Revenue, Rural, Tribal, Waqf and General.

Judicial.—Judicial cases dealt with in Karbala may be divided into Civil, Criminal and Tribal.

(*a*) *Civil.*—The judicial administration of Karbala as regards civil disputes was in the time of the Turks carried on by means of a Qadhi and two assistants, but in nearly all cases involving the religious law the people preferred to consult their own Mujtahids direct. The Turks did not take official cognisance of the findings of these Mujtahids unless the parties concerned had been referred to them by the Qadhi. An exception to this rule was made in the case of Saiyid Kadhim al Yazdi, the noted Mujtahid of Najaf, which place was in Turkish times regarded as an appanage of Karbala.

At present practically all the Shara' cases are taken by the people to the Political Officer, and they frequently ask the Political Officer to settle them in preference to having them transferred to the Shara' courts. As a matter of policy the Political Officer has not thought fit to interfere in cases of this nature and they have all been transferred.

The following method of dealing with civil disputes has now been adopted. When a complainant files a suit in the Political Office the defendant and witnesses are summoned, and if the case appears to be one in which the Muhammadan religious law is involved the parties are asked to select a Mujtahid to whom they would like the case referred. The case is then transferred in accordance with their choice and both parties are warned that they must attend the hearing without delay. The Political Officer sees that they do so, and that the decisions of the Shara' are duly enforced. Other civil cases in which Muhammadan law is not involved are decided by the Political Officer.

The existing establishment dealing with civil disputes consists of the Political Officer, an assistant who makes a preliminary investigation and calls the necessary witnesses, and a clerk who records cases. The principal Mujtahids to whom Shara' cases are transferred are Shaikh Husain al Muzandarani, Saiyid Muhammad Sadiq-al-Tabatabai and Saiyid 'Abdul Husain-al-Tabatabai.

Owing to press of work and lack of staff it was not possible to start a regular system of recording cases when the Political Officer first took over the administration. The system then adopted was to keep a record of important cases only, and in unimportant cases to hand over a note of the finding to the party in whose favour the case was decided. Since the 23rd November, however, all civil cases dealt with have been recorded and a summary of information regarding them since that date is given in Appendix A.

123

(*b*) *Criminal cases.*—These are dealt with by the Political Officer only, preliminary investigations being made by the Inspector of Police when necessary. In this case also no regular records could be kept at first. They have been kept from the 13th October 1917, and a summary of criminal cases dealt with since that date is given in Appendix B.

(*c*) *Tribal cases.*—Tribal cases are settled by the Political Officer through the medium of the Shaikhs in accordance with tribal custom. Tribal cases of any importance under the jurisdiction of Karbala have been very few. This is due to the fact that the Shaikh of the most numerous tribe to the south and east of Karbala, namely the Bani Hasan, is under the jurisdiction of Tuwairij, while the Beduin and others to the west are controlled by the Political Officer, Desert.

Municipal.—The Karbala Municipal Committee, when the Political Officer arrived, consisted of a President and 7 members, all of whom except the President had been elected by the people. It was found, however, that actually the members were all subordinate to one faction of the town which before the Political Officer's arrival had terrorised the whole city, and the Municipal Committee was by no means a representative body of the Karbala townspeople. It was therefore reconstituted and now consists of 7 members, including a President, nominated by the Political Officer. Each of the 7 mahallahs of Karbala now provides one member and each member is a leading man in his mahallah.

The Municipal Committee deals with questions affecting the lighting, cleanliness and general welfare of the town. It also has to provide watchmen to guard the town by night. When the Political Officer took over charge, the Municipal funds were quite inadequate to the expenditure required. The first step taken to improve the state of the funds was the appointment of officials to count the houses with the help of the Mukhtars, and the institution of a house-tax. Several other new taxes were also introduced, but the house-tax was the only one calculated to bring in any considerable income. The new taxes were very light and have imposed no appreciable burden on the people. The municipal taxes are at present nearly all in the hands of tax-farmers who pay a regular monthly fee to the Municipality and in return appropriate to themselves such of the taxes as they can gather. The contracts given to these tax-farmers do not expire till March 1918. This system of collecting taxes through the medium of tax-farmers is in most cases a bad one, and has been the source of considerable loss to the Municipality, but as soon as the present contracts expire, arrangements will be made to collect taxes direct. The lighting of the city is inadequate and there are only about 80 municipal lamps at present lit after dark. About 500 are needed, but the extremely high price of oil, combined with lack of funds, has made any progress in this direction impossible. The cleanliness of the city, though it still leaves much to be desired, has been taken in hand vigorously. The number of municipal sweepers has been quadrupled and public latrines have been erected, accommodating 30 persons at a time, which are regularly used. The difficulty of keeping Karbala clean is much enhanced by the large numbers of pilgrims who visit the city on occasions of religious importance which are frequent throughout the year. The Municipality in Karbala is responsible for bringing to the notice of the Political Officer matters concerning the general welfare of the town, and in this connection it maintains a close watch on market-prices, stocks, exchange and other matters of a kindred nature.

The greatest problem before the Administration during the period now under review has been that of food. Karbala depends almost entirely for its supply of grain on exports from outside districts. Prices have been very high, and during November there was also a very serious shortage to combat. Orders were issued that all stocks of grain were to be recorded by the Municipality, and a reward was offered of half the amount discovered to any one giving information of grain hidden and not recorded. At the same time merchants were ordered not to sell more than a certain fixed ration to any one person, and guards were placed at their 'alwahs, to see that the orders were carried out. The shortage reached a stage at which it became necessary to

124

order holders who required their grain for seed to place it on the market instead, and purchase seed later with the proceeds. The Municipality proved an efficacious instrument in executing the orders of the Political Officer, and food difficulties were successfully tided over.

The greatest burden on the Municipality at present is that of the protection of the town at night. The pay of the night watchmen has had to be increased, but the result is satisfactory. There have been very few robberies in the town and no disturbances at night since the Political Officer's arrival. The Municipality has also carried out small repairs to the public roads which were badly needed and has supervised the construction of bridges over the Husainiyah. A poor relief fund has been started out of municipal takings which at present distributes some Rs. 60 a month. It is hoped next year to increase this to Rs. 150 a month.

The Municipality pays Rs. 25 a month each to the Mukhtars of the 7 mahallahs. It is the duty of these Mukhtars to keep themselves at all times informed of the affairs of their respective mahallahs and to be able to give any information reqred regarding it. They are also held responsible for bringing to notice any matters of importance concerning the welfare of their mahallahs. The Mukhtars in Karbala were not paid anything before the Political Officer's arrival and consequently they were not men of any importance or influence. In fact it was considered derogatory to be a Mukhtar and no man of any standing would accept the appointment. The Mukhtars were almost useless, and it was impossible under the circumstances to hold them responsible for the good order of their mahallahs. It is hoped that by giving them pay the class of man obtained may gradually improve, and that they may become in time a useful means of establishing law and order. It may be said in conclusion that though the usefulness of the Municipal Committee is still largely restricted by lack of funds, it has made considerable progress, and is now a well organised body with a responsible share in the administration of the town.

A list showing municipal taxes is given in Appendix C.

Police.—The Karbala Police consist of 130 foot and 30 mounted men. But owing to the high price of barley and the necessity of paying mounted men compensation for dearness, the actual number of the latter recruited has, as a measure of economy, been kept down to a total not exceeding 25. A small force of 60 foot and 6 mounted men existed when the administration was taken over by the Political Officer; but there was no particular organization about it, and it was too small to be effective. The police in Karbala have to maintain order in a town with a population amounting to some 35,000, and in addition are charged with duty of seeing that no goods enter or leave the city without a pass. Police posts have been placed at all the main outlets of the city, and central barracks, which include stabling for the mounted men and a jail, have been established near the Political Officer's residence. Prisoners are given regular exercise and are employed in cleaning their quarters and other work of a similar nature instead of being allowed to do nothing as formerly. The Police force is under the supervision of a police inspector who is directly responsible for its efficiency to the Political Officer. He has under him a dhabit and 1 chaush for the mounted men, and a dhabit and 4 chaushes for the unmounted men. In addition to the duties already mentioned, the mounted police are also employed as messengers, escorts to officers travelling in the district, assistants to revenue officials and to patrol the gardens in the neighbourhood of Karbala. The police are not responsible for thefts occurring at night in places in the city remote from their posts, as the duty of watch by night is entrusted to watchmen paid by the Municipality. It is hoped that it may be possible eventually to entrust this duty to the police; but with the present number available it is not practicable to attempt to do so.

The present method of recruiting the police is as follows: Each man who wishes to join the force has to produce a certificate from his Mukhtar vouching for his general good character. He is then brought before the Political Officer, and if approved of is given a badge and a number, also a sheet-roll in which all particulars regarding him are entered. The force is very badly armed. The

125

men have to provide their own arms and ammunition, and these are very inferior. The force has efficiently carried out the duties entrusted to it and has kept excellent order in the town, but its size is not sufficient to enable it to undertake the policing of the district which is mainly policed at present by a few scattered posts of Hillah Shebanah, 1 at Aun and 3 on the Karbala-Najaf road with whose administration Karbala has not been concerned. The system does not appear to be a sound one and the defects in it have been duly represented.

Political.—There is very little to say about the political administration of Karbala. Political work consists largely in securing respect and liking for British rule and methods, and in obtaining the active co-operation of the people and their leaders in working for the common good. Everything possible has been done to show the people that the British Government exercise a wide and benevolent tolerance towards their institutions and beliefs. The Moslim element has been preserved in the administration as far as possible and with the exception of the Political Officer and his treasurer the whole staff of the Political Office has consisted of Moslims. Nearly all the work of the Political Office is done in Arabic, and from a political point of view, as far as Karbala is concerned, the effect is a good one, as the people realize that posts in the administration will not be reserved for English-speaking Jews and Christians foreign to Karbala and its ways.

To secure the co-operation of the people has been an easy matter; but it has not been so easy to secure the co-operation of their religious leaders. These cannot and will not work together. Each is concerned solely with his own reputation for sanctity and learning, and no one of them trusts any other. These religious leaders are of political importance, and one of them, Shaikh Husain al Mazandarani, has a considerable following in India, but their local importance can be easily overrated. Many incidents have occurred during the period of administration under review which tend to show that the Karbala people have not by any means a blind faith in their religious leaders.

There is a Persian Vice-Consulate in Karbala, and a considerable number of Persians—probably more than half the inhabitants—are either Persian or of Persian origin.

There are also about 1,000 British Indians, and it has been the policy of Government to assist these to return to their own country.

Revenue.—The Revenue Department was first established in Karbala on the 18th May 1917, and the work of collecting the revenue first started on the 23rd of that month. The operations of the department were however at that time restricted to the collection of fruit and vegetable taxes on the Karbala gardens only. No taxes were collected by the Revenue Department on fruit and vegetable brought into Karbala from the surrounding districts or on camels belonging to the 'Anizah. These taxes were, as far as possible, collected instead by employes of Shaikh Fakhr-ud-Din Kammunah Zadah who appropriated them to himself. He did not actually make anything out of the 'Anizah camels, because the Shaikh of the 'Anizah, when he realized Fakhr-ud-Din's intentions, refused to send any to Karbala.

The Political Officer arrived in Karbala on the 15th September 1917 and since that date the Revenue officials have collected all the taxes without let or hindrance.

The total amount of these taxes on fruit, vegetables and camels collected up to 31st December 1917, was Rs. 23,570.

Government have abolished the tobacco monopoly and the Revenue now takes a fifth of the proceeds only. The income from this source on tobacco brought into Karbala from Hindiyah and the districts of Karbala amounted on the 31st December to Rs. 47,028-5-0.

When the Revenue Department was first established in Karbala the lands on the Husainiyah and its canals were in charge of a special Mamur assisted

126

by a Katib and Qolchi, who were independent of Karbala. This arrangement was altered by the F. R. O. on the 5th of July 1917, and the Katib was then made an assistant to the Revenue Mudir of Karbala, who was placed in charge of the whole tract. It was found that a regular transfer was not possible without a fresh assessment of the share of the crops due to Government. Officials were therefore appointed to take this work in hand. Their estimates worked out as follows :—

Barley	97,960	Haqqahs	Astanah.
Wheat	17,474	,,	,,
Tibin	47,400	,,	,,
Shilib Huwaizawi	36,595	,,	,,
Shilib Nu'aimah	9,560	,,	,,
Mash	510	,,	,,
Sumsim	90	,,	,,
Idra Baidha	30	,,	,,
Dukhun	50	,,	,,

Owing to the obstructive attitude of Shaikh Fakhr-ud-Din Kammunah Zadah, although the estimates of the Government share were completed, no steps for the actual collection could be taken until the Political Officer arrived in September. Up to the end of December the following amounts still remained uncollected :—

Shilib Huwaizawi	5,004	Haqqahs	Astanah.
Shilib Nu'aimah	3,070	,,	,,
Sumsim	60	,,	,,
Mash	293	,,	,,

It is hoped that this balance will be duly gathered in by about the end of January 1918.

The original system of collecting taxes on date trees by the medium of a tax-farmer has been abolished in Karbala, and officials have been appointed to count the trees and assess the Government share. The value of the produce thus assessed including that of the Government gardens was Rs. 32,120-8-0. Nearly the whole of this sum has been collected and paid into Revenue Funds. A balance of Rs. 192 only remains and is in process of being collected.

The Government gardens in Karbala consist of the Karaid gardens and those of Mutliq-ash-Sharqi and Mutliq-al-Gharbi. Up to the end of December the income of these gardens amounted to Rs. 4,529 from vegetables and fruit and Rs. 2,632-8-0 from date trees, and the Government share of dates consisted of 110,600 haqqahs astanah of Zahdi dates, 17,307 haqqahs of Digal and 3,886 haqqahs of Khastawi.

The whole of the above has been collected.

From September 1917 the Revenue authorities have been enabled to take over and administer enemy property, and from this source the income up to the end of December amounted to Rs. 2,253.

The total revenue collected in Karbala during the year including the tax on fish caught in the Hor-as-Sib and various other small receipts, and also Rs. 17,000 representing the tax on date trees at Shithathah, amounted to Rs. 1,55,012.

A list of revenue taxes collected is given in Appendix D.

Rural.—The interests of the rural community in Karbala are looked after partly by the Revenue Department and partly by the Irrigation Department. Advances of seed and money for agricultural purposes have been made by the Revenue Department on behalf of the Agricultural Development Scheme under the superintendence of the Political Officer. The District has been divided into four zones in each of which a Revnue Qolchi has been appointed

127

whose duty is to keep the Political Officer informed at all times of the welfare of the sarkals in his zone and to submit reports from time to time on the state of their lands and crops.

The cultivation of the Karbala district depends almost entirely on the Husainiyah canal. It is impossible at present to regulate the water so as to suit everybody. Owners of high land want the water high and those of low lands want it low. The solution of the difficulty lies largely in the construction of proper regulators. The Husainiyah canal is in the hands of the Irrigation Department who will in time construct regulators which will to a very large extent enable levels to be maintained as required. The owners of high land on the right bank have in the past had to dig out canals leading off the Husainiyah into the lower land beyond. This year they have been too poor to get these canals cleared. For two years the peasants have had matters their own way and have in numerous instances declined to pay the landowners anything at all of the proprietor's share in the land ; consequently many of the landowners are now not in a position to undertake and pay for improvements in the management of their lands themselves. Government have offered to help by the advance of loans recoverable next harvest, but the Political Officer arrived in Karbala too late to be able to represent the requirements of landowners in time for next harvest.

A note on the irrigation of Karbala town and neighbourhood by the Executive Engineer, Hindiyah Right Bank Canals, is given below :—

"The town of Karbala and the surrounding country depend for irrigation wholly upon the Husainiyah canal, which also supplies the drinking water for Karbala town to a large extent.

"The canal, which was constructed some 500 years ago, takes off from the Euphrates about 3 miles upstream of the new Hindiyah Barrage, and runs in side-long ground for 21 miles—when the town of Karbala is reached. The canal goes right through the middle of the town and immediately afterwards enters a saddle in the ridge, where the ground is generally submerged in the cold weather, as the level of the sub-soil water is high then. Four miles beyond the town the mosque Imam Hur is reached and from here the canal drops rapidly until it discharges into the Hor Abu Dibis.

"The canal, which flows through a thick belt of palm trees extending from its mouth till well after Karbala, commands some 27,000 acres*—of which some 10,000 acres* are at present submerged by the marsh which lies between Sulaimaniyah and Karbala. Apart from the damage caused by the marsh, the cultivation under the canal has suffered considerably from neglect ; resulting partly from the unsettled times and partly from the absence of any authority capable of forcing the fallahin to cultivate the land and to clear the branch canals. An illustration of this is afforded by the fact that in the present year 1917-18 it is estimated that up to the end of December 1917—leaving out of account the area submerged by the marsh—under the aegis of the British Government twice the area planted in 1916-17 had been brought under cultivation, and this without any clearance of the branch canals. The 1917-18 crop will consist almost wholly of barley and wheat. Some rice may be sown along the edge of the marsh, but rice cultivation is being discouraged on account of the large quantity of water needed.

* Approximate figures only.

"The ultimate extension of cultivation under the Husainiyah canal depends on draining the marsh referred to in the preceding paragraph. The most feasible way of doing this will be to make a cut immediately to the south-west of Karbala town running from the marsh in a north-west direction to the low ground beyond Imam Hur. This will not only make the submerged area available for cultivation, but will also re-open the direct road from Karbala to Tuwairij which has been closed by the water for two or three years. Another great boon will be a lowering in the level of the sub-soil water in and around Karbala, which should have a beneficial effect on the health of the town.

"The irrigation from the canal is done chiefly by cuts in the banks, which admit water directly to the irrigated lands. There are also a few branch

128

canals. The largest of these takes off from the canal in Karbala town; while another (the Ibrahimyah) lies on the left of the canal about 8 miles upstream of Karbala. Neglect to regulate these two canals, combined with carelessness in closing the cuts in the left bank, is responsible for much of the water in the marsh."

It may be of interest to give a few more details regarding the marsh mentioned in the 3rd and 4th paragraphs of the above note. The overflow from the Shatt al Hindiyah was prevented from flooding the neighbourhood of Karbala in Turkish times by a dam known as the Saddat-as-Sulaimaniyah about three miles to the east of Karbala, but from time to time breaches in this dam used to occur and caused a marsh on the Karbala side of it. A second dam was therefore constructed behind the Saddat-as-Sulaimaniyah called the Saddat-al-Ihtiyat. About two years ago when the Turks were attacking Karbala the inhabitants deliberately cut the Saddat-al-Ihtiyat with a view to flooding the Turks out. This they succeeded in doing, but at the same time they ruined half the 'Abbasiyah quarter of Karbala, destroyed about 40,000 date trees and a very large extent of fruit and vegetable cultivation as well.

Another measure taken by the Political Officer in the interests of the land has been the formation of an Agricultural Committee which consists of ten members representing all classes of cultivators. Eight of these representatives consist of proprietors of Tapu lands. Two only, and these are Revenue officials, represent Miri land. The reason of this is that practically all land in the Karbala district is Tapu.

The committee meets twice a week and has been of great assistance in advising on agricultural matters such as the distribution of seed advances and of loans for the purchase of agricultural implements.

Tribal.—The tribal administration of Karbala has been effected through the medium, where possible, of the Shaikhs themselves. The principal tribes in the vicinity of Karbala consist of the Mas'ud between Karbala and Musaiyib; the Yasar in the direction of Qurah; the Bani Hasan to the south towards Najaf and to the south-east towards Hindiyah and various nomads such as the 'Anizah and Zaqarit. There has been a long-standing feud between the Mugarrah section of the Zaqarit and the Yasar which was settled some time before the period under review, but broke out again temporarily in a quarrel which resulted in the death of a Juburi attached to the Yasar in the beginning of December. The matter was settled by the Political Officer, Karbala, and Political Officer, Desert, and it is hoped this time finally. Similarly ill-feeling exists between the Bani Hasan and the Mas'ud, and various cases between them will have to be settled in due course.

A list giving details of the principal tribes in the district round Karbala is given in Appendix E.

Waqf.—The Waqf Department of Karbala is administered by the Political Officer through the Mudir of Auqaf. The Political Officer is responsible for the due collection of all Waqf revenues and for the supervision of the accounts. The Mudir is responsible for bringing to the notice of the Political Officer all repairs required in the mosques and all other matters on which in his opinion Waqf funds should be expended. When the Political Officer came to Karbala no regular Waqf Department existed, though accounts showing the funds to be in debt, as the result of six months' administration, to the extent of nearly four hundred rupees, had been kept by the late Government Agent with the assistance of a clerk. The establishment now consists of a Mudir and a staff of six persons, costing Rs. 255 a month. A considerable sum has been spent in initial office expenditure and in paying arrears of salaries—also in carrying out repairs in the mosques. On the 31st December the accounts showed an actual cash balance of Rs. 4,580-13-9. Since the Political Officer took over the direct administration of the Karbala Auqaf, it has been decided to separate the Sunni Waqf from the Shi'ah, and Rs. 793-15-3 of the cash balance in hand belongs to the

APPENDIX B.

Tribes in the neighbourhood of Karbala.

Name of tribe.	Section.	Shaikh.	Sarkals.	Number of men.	Name of lands in which residing.	Remarks.
1. Mas'ūd	Hurair	'Abdul Muhsin ...	Nuwaidis	150	Wand.	
			Raddām	150	Do.	
			Jasim	100	Do.	
2. Do.	Farir	Ditto ...	'Ajīl ash-Shābir	100	Mahammadiyyāt.	
			Sha'lān al 'Aiffān	350	Lāyih	Although Abdul Muhsin is the rightful Shaikh, the Quwwam hold themselves aloof from him as much as possible and dislike having to acknowledge his authority.
3. Do.	Quwwām ...	Ditto ...	'Allāwi ash-Shallāl	250	Sallāmiyyah ...	
			'Awwād al 'Ubaid	50	Abu Sulaimān ...	
4. Do.	Al Imāra ...	Ditto ...	'Abdallah al Tu'mah	50	Ditto.	
5. Do.	Aqānāt	Ditto ...	Saqar al Faudī	80	Shaitah and Salniyah.	
6. Do.	Farhān	Ditto ...	'Ahmad al Ibrahim	50	Abū Tamur.	
			Samarmad	20	'Assāfiyyah.	
			Nāif al 'Abd 'Oa	20	'Assāfiyyah.	
			Mut'ib ibn Hamza	20	'Assāfiyyah.	
			Na'mah al Fawwāz	200	Qa' qa 'iyyah.	
			'Abdul Muhsin	200	Ditto.	
			Karūd	40	Tuwairij, abu Sammāmah.	
7. Al Yasār ...	Dhawāhir ...	Bahar as-Shibib ...	Hammūd an Nāsir	150	Qurth.	
			Bahar ash Shibīb	150	Qadhī.	
			Samāwi al Bardi	50	Bad'a.	
			'Ajā al Būti	30	Muqātī'at al Hur.	

Tribes in the neighbourhood of Karbala.

	Name of tribe.	Section.	Shaikh.	Sarkals.	Number of men.	Name of lands in which residing.	Remarks.
8.	Ao Yasār ...	Jam'ān ...	Babar as-Shibīb ...	'Audah al Rastam	300	Chamāliyyah.	
9.	Do.	Haitān ...	Ditto ...	Chāmil	150	Qartah and Razzāzah.	
10.	Zaqārti	Tallā	Sukhail ...	'Arrāk	100	.....	Nomadic.
11.	Do.	Ash Shāwardī ...	Do.	Sukhail	100	.....	Do.
12.	Do.	Shuraifāt ...	Do.	Saddām	100	.....	Do.
13.	Do.	Hujailah ...	Do.	Khasbak and Mahammad al Zartf ...	100	.....	Do.
14.	Do.	Mughīrrah ...	Do.	Alī al Huwair Dhāhir al Habīb Pad'i	200	.....	Do.
15.	Mae'ēd	Farhān	'Abul Muhsin ...	Shia al Musarhad	20	Barqah	From 15 to 33 the tribes given were in Turkish times considered as belonging to Hindyah, but they are all on the Karbala side of the Shatad Hindiyah.
16.	Bani Hasan ...	Sādāt al 'Ard ...	'Umrān... ...	Saiyid Habib	150	Mashorah.	
17.	Ditto ...	Dau'ēm ...	Do.	'Audah al Tāmir	150	Do.	
18.	Ditto ...	Bani Asad ...	Do.	Husain al Ta'ayyin	150	Do.	
19.	Ditto ...	Bani Turuf ...	Do.	Sultān al Ta'ayyib	200	Do.	
20.	Ditto ...	Bani Asalah ...	Do.	Ismāil ibn Ghurāb	50	Do.	
21.	Ditto ...	Bani Turuf ...	Do.	Muhsin al Hajī Mahammad ...	50	Do.	
				Jabbar al Buraihi	50	Do.	
22.	Ditto ...	Al Jamil ...	Do.	Hātif ibn Muhammad	80	Ka'buri.	
				Tāmir al Husain	50	Do.	
				Muhsin al Buraihi	50	Do.	
				Salman al Husain	250	Do.	
23.	Ditto ...	Ghabbās ...	Do.				

25.	Ditto	...	Jazrah	...	Do.	...	'Abdul Karim	...	100	Do.
26.	Ditto	...	Al 'Abbás	...	Do.	...	Mohsin as Sifár	...	50	Tanúbah.
27.	Ditto	...	'Amiriyyah	...	Do.	...	Kurádi ...	...	50	Zibiliyyah.
							Hádi al Wuayyir	...	50	Ditto.
28.	Ditto	...	Jalibah ...	...	Do.	...	'Ali al Ni'mah	...	300	Rajibah.
29.	Ditto	...	Qurait ...	...	Do.	...	'Abdul 'Aziz ash-Shilál	...	100	Musa'idah ash Sharqiyyah.
							Náji as Salmán	...	100	Ditto.
							Chiyád al Muhammad	...	300	Shat Mulla.
							Sha'lán ...	...	200	Abu Rawayyah.
							Muhsin al Sa'dún	...	200	Ditto.
							Hazzá' ...	...	200	Khabburah.
							Abu Zobed	...	100	Abu Rawayyah.
							Badar al Maudár	...	300	Manfahán.
30.	Ditto	...	A Fatiah	...	Do.	...	Mutlib-as-Sultán	...	200	Um Rawayyah.
							Shibib-el-Mesá	...	200	Ditto.
							Rasan al Jabbár	...	150	Ditto.
							Baji and Hujail	...	100	Ditto.
							'Abd al 'Azíz	...	100	Ditto.
31.	Ditto	...	Al 'Abbás	...	Do.	...	'Umrán ...	...	1,000	Abú Naffah.
32.	Ditto	...	Tufail ...	...	Do.	...	Nayif al Ghaidán	...	800	Haygah.
							Mut'ib as Salmán	...	200	Do.

Map of
KARBALA CITY

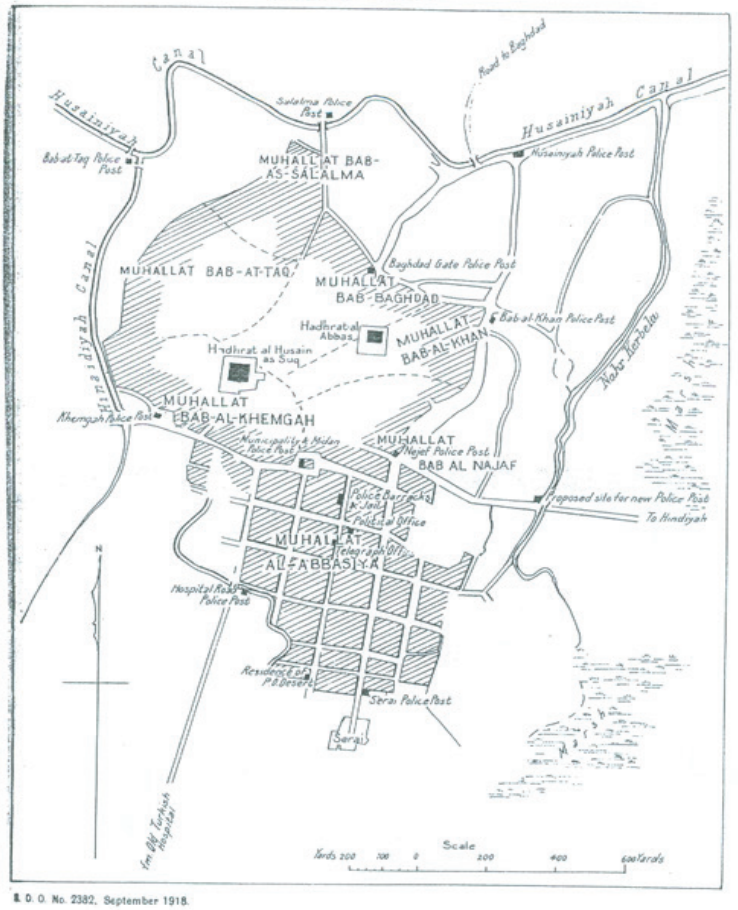

S. D. O. No. 2382, September 1918.

المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة

- Office of the Civil Commissioner، Baghdad، Najaf – Kufah Shamiyah، Syed Abd Allah Bin Syed Abdul Zahrah، 1918 .

الوثائق المنشورة

- Colonial Office(C.O) 1/696. Iraq Administration Report 1932-1914 Vol. I 1918-1914. Administration Report of Baghdad Wilayat. Karbala Administration Report 1917 (Oxford. Archive Edition. 1992).

المراجع العربية

١. جعفر الخليلي، موسوعة العتبات المقدسة (المراجع)، بيروت، دار الاضواء، ج١١، ١٩٩٨.

٢. جميل موسى النجار، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا الى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، مطبعة مدبولي، القاهرة، ١٩٩١.

٣. خليل علي مراد، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية، مطبعة شقان، السليمانية، ٢٠٠٥.

٤. رسول فرهود هاني الحسناوي، الفرات الاوسط مواقف رجال خلدها التاريخ (دراسة عامة) مطبعة النبراس، النجف، ٢٠١١.

٥. رؤوف محمد علي الانصاري، عمارة كربلاء دراسة عمرانية وتخطيطية، طبع في مؤسسة الصالحاني، دمشق، ٢٠٠٦.

٦. سعيد رشيد زميزم، لمحات تاريخية عن كربلاء، مطبعة الجاحظ، بغداد، ١٩٩٠.

٧. سلمان عبد الهادي ال طعمة، حكايات من كربلاء، دار المرتضى، بيروت، ٢٠٠٦.

٨. سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ٢٠٠٠.

٩. شكري محمود نديم، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨، مطبعة العاني، بغداد، ط١٩٦٨، ٧.

١٠. عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، العهد العثماني الاول ١٥٣٤-١٩١٧، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د.ت.

١١. عبد العزيز نوار، تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،، د.ت.

١٢. عبد الرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى، مطبعة العرفان، بيروت، ١٩٦٥.

١٣. عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨، قم، مطبعة شريعت، ٢٠٠٥.

١٤. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٤، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٤ .

١٥. علي اصغر مراويد، الوقوف والصدقات (سلسلة الينابيع الفقهية) مؤسسة فقه الشيعة، الدار الاسلامية، بيروت، ١٩٩٠.

١٦. محمد فاضل الصفار، كربلاء في سيرها التاريخي والحضاري، دراسات حول كربلاء ودورها الحضاري (وقائع الندوة العلمية التي عقدت في لندن

٣٠-٣١اذار ١٩٩٦)، مؤسسة الزهراء الخيرية، الكويت، د.ت.

١٧. محمد صادق محمد الكرباسي، دائرة المعارف الحسينية (تاريخ المراقد الحسين واهل بيته وانصارهم)، المركز الحسيني للدراسات،لندن، ج٢، ٢٠٠٣.